

Distr.: General
24 April 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا،
ووفقا لأحكام الفقرة ٤ من القرار ١٤٥٨ (٢٠٠٣)، أتشرف بأن أقدم إليكم تقرير فريق الخبراء.

وأكون متينا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير أكرم

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا

المرفق

**رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا من رئيس فريق الخبراء
المعني بليبيريا**

بالنيابة عن أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيريا، أتشرف بأن أرفق طيه تقرير الفريق،
وفقا لأحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٥٨ (٢٠٠٣).

(توقيع) أنابو بوديان

رئيس فريق الخبراء المعني بليبيريا

(توقيع) أليكس فايت (توقيع) إنريكيو كاريش (توقيع) داميán كايامان (توقيع) هارجيت سينغ كيلي

**تقرير فريق الخبراء المعينين عملاً بأحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن
١٤٥٨ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا**

المحتويات

الفقرات الصفحة

٧	٨-١ موجز
٨	١٠-٩ الملاحظات والتوصيات
١٠	٣٢-١١ مقدمة
١٠	١٨-١١ ألف - معلومات عامة
١٢	٢٢-١٩ باء - الأساس الذي يقوم عليه نظام الجراءات
١٣	٢٩-٢٣ حيم - منهجية التحقيق
١٤	٣٢-٣٠ DAL - مقاييس التحقيق

الجزء الأول

١٥	٦٨-٣٣ ليبريا وعدم الاستقرار الإقليمي
١٥	٣٣ أولا - المنطقة
١٥	٣٤ ثانيا - ليبريا
١٦	٤٠ ألف - الجبهتان الغربية والوسطى
١٧	٤٧-٤٥ باء - الجبهة الشرقية
١٨	٥٩-٤٨ ثالثا - كوت ديفوار
		ألف - الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير والحركة من أجل العدالة
١٨	٥٥-٤٩ والسلام
٢٠	٥٩-٥٦ باء - قوة ليمبا والحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا
٢٢	٦٦-٦٠ رابعا - سيراليون
٢٣	٦٤-٦٢ ألف - سام بوكاناري يواجه قهقاها بارتكاب جرائم الحرب

٢٣	٦٦-٦٥	بااء - تجنيد الأعضاء السابقين في الجبهة المتحدة الثورية، وقوات الدفاع المدني، و ”ويست سايد بويرز“ كمرتزقة
٢٤	٦٨-٦٧	خامسا - غينيا
الجزء الثاني		
٢٥	١١٣-٦٩	انتهاكات الحظر على الأسلحة
٢٥	١٠٦-٦٩	أولا - حكومة ليبيريا
٢٥	٧٠-٦٩	ألف - الرئيس تايلور يعترف بانتهاك الحظر على الأسلحة
٢٧	٧٣-٧١	باء - وجود أسلحة صربية كثيرة في ليبيريا
٢٨	٧٥-٧٤	جيم - سلوبودان تيزيتش وتييمكس
٢٨	٧٩-٧٦	DAL - سلوبودان تيشتش في مونروفيا
٢٩	٨٧-٨٠	هاء - دفع ثمن الأسلحة
٣٣	٩٠-٨٨	واو - الصلة الصربية ما زالت مستمرة
٣٣	٩٤-٩١	زاي - الصلة بين بلغراد - الكونغو - ليبيريا؟
٣٥	٩٦-٩٥	حاء - شحنات أخرى
٣٧	١٠٦-٩٧	طاء - استخدام السفن لنقل السلاح
٣٩	١١٢-١٠٧	ثانيا - جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية
٤١	١١٣	ثالثا - حركة الديمقراطية في ليبيريا
الجزء الثالث		
٤١	١٢٤-١١٤	الطيران المدني
٤١	١١٩-١١٤	أولا - إدارة المجال الجوي
٤٣	١٢٠	ثانيا - سجل الطائرات
٤٣	١٢٤-١٢١	ثالثا - التحقيق في تحطم طائرة Antonov 12 في عام ٢٠٠٢

الجزء الرابع

٤٤	١٤٧-١٢٥	الناس ..
أولا - السيطرة على مناطق الناس هي أولوية عسكرية لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحكومة			
٤٤	١٣٠-١٢٥
٤٥	١٤٧-١٣١	ثانيا - نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشا
٤٥	١٣٩-١٣٣	ألف - ليبريا
٤٧	١٤٧-١٤٠	باء - سيراليون وغينيا وكوت ديفوار

الجزء الخامس

٤٩	١٦٤-١٤٨	الإيرادات والنفقات الحكومية
أولا - استعراض عام			
٤٩	١٥٠-١٤٨
٥٠	١٥٦-١٥١	ثانيا - الإيرادات من مصادر خارجة عن الميزانية
٥٢	١٥٨-١٥٧	ثالثا - بيانات مالية غير موثوقة
٥٢	١٦٠-١٥٩	رابعا - الأرباح الآتية من واردات الأرز والوقود ومن الضرائب
٥٤	١٦٣-١٦١	خامسا - مراجعة حسابات برمج البحار والغابات
٥٥	١٦٤	سادسا - تمويل العناصر الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة

الجزء السادس

٥٥	١٦٩-١٦٥	حظر السفر
----	---------	-------	-----------------

المرفقات

الأول -	Meetings and consultations	
الثاني -	Sofitel hotel bill for Mr. Glay William	
الثالث -	Letter from the Consul General of Côte d'Ivoire on the whereabouts of Sam Bockarie	
الرابع -	Photograph of the serial number of AK-47 made in 2002 carried by an AFL soldier	

Hotel registration of Slobodan Tešic, Director of Temex, Mr. Dragaš and Mr. Jovan at the - الخامس
Royal Hotel, Monrovia, on 1 August 2002

Contract between Temex and Jeff Corporation - السادس

Photograph allegedly of a Guinean soldier in Liberia, fighting with LURD - السابع

False Guinean end-user certificate - ألف

Letter confirming that the Guinean end-user certificate is false - باء

Australian diamond fraud document - الثامن

Copy of passport and embarkation/disembarkation card for Abidjan of the Liberian Commissioner of Maritime Affairs, Benoni Urey - التاسع

Map of Liberia - العاشر

موجز

- ١ - إن الصراع في ليبيريا لم يعد مرة أخرى معزولا وقد تدفق اللاجئون والمقاتلون السابقون من ليبيريا إلى البلدان المجاورة. وانضم الشباب المسلحين من ليبيريا وسيراليون وغينيا والآن كوت ديفوار، الذين تعودوا على الحياة في جو الصراع واللصوصية والخروج على القانون، إلى الجماعات المسلحة في ليبيريا وغرب كوت ديفوار. وهم معا يشكلون خطرا جديدا يهدد بوجود دوامة من العنف لا نهاية لها في المنطقة دون الإقليمية.
- ٢ - والمنطقة مغมورة بالأسلحة، وقد قامت عدة شركات كان هذا الفريق قد وثق انتهاكها للجزاءات بعدها ليبيريا بالأسلحة، بتوريد الأسلحة أيضا إلى البلدان المجاورة، بما فيها كوت ديفوار التي عزّقتها الصراع.
- ٣ - ولدى الفريق مستندات توثق دعم غينيا لمقاتلي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في ليبيريا. وتستخدم ليبيريا كطريق لتوريد الأسلحة والإمدادات. وبمحوزة الفريق بعض الأدلة على أن حكومة كوت ديفوار تدعم ميليشيات ليما المسلحة، والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، وهي جماعة مسلحة غير تابعة للحكومة.
- ٤ - ولقد أزداد تفاقم العنف الداخلي في ليبيريا في عام ٢٠٠٣ حتى أنه لم يعد بإمكان أي ليبيري اليوم أن يدعى أنه لم يتأثر به. ولقد توقفت تماما جميع المشاريع المدرة للدخل وتم الاستغناء عن بعضها الآخر. ونجم عن سوء الإدارة والفساد وانعدام الأمن وقف أي استثمارات كبيرة في البلد خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى وصول نسبة البطالة فيه إلى ٨٥ في المائة. وفي الأشهر الأخيرة سحب وكالات إنسانية عديدة معظم موظفيها بسبب اتساع نطاق الصراع، ونظروا لأن الحكومة غير قادرة وغير راغبة في توفير الاحتياجات الأساسية لللبيريين.
- ٥ - الأسلحة: أعلن الرئيس تيلور صراحة في آذار/مارس أن ليبيريا ستستورد الأسلحة للدفاع عن النفس، وقدمت الحكومة للفريق قائمة بالأسلحة التي اشتراها. واستخلص الفريق من التحليل الذي أجراه أنه تم الحصول على هذه الأسلحة من صربيا في عام ٢٠٠٢ من مصنع الأسلحة زاستافا باستخدام وثيقة مستعمل هنائي مزورة صادرة عن نيجيريا. ويظن الفريق أن ثمة استعدادات جارية لنقل ٥٠ طنا من المعدات العسكرية الصربية من بلغراد إلى ليبيريا عبر كينشاسا، باستخدام وثيقة مستعمل هنائي صادرة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد اكتشف الفريق حالات قدمت فيها إعلانات مزورة عن البضائع، وخطط مزورة لرحلات الطيران، واستخدمت فيها طائرات غير مسجلة. وخلال التحقيقات التي أجرتها الفريق حصل من بيلاروس على شهادة مستعمل هنائي صادرة عن غينيا، وتحقق أن

شهادة المستعمل النهائي الصادرة عن كوت ديفوار التي بحوزته مزورة. كما حصل الفريق أيضا على تقريرين موثوقين عن وصول شحنات من الأسلحة في الفترة الأخيرة وتفریغها في ميناءي بوكانان وهاربر.

٦ - الماس: لقد جعلت حكومة ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية من السيطرة على مناطق إنتاج الماس هدفهم العسكري الرئيسي. وفي السياق الحالي، من الصعب وجود منطقة في ليبيريا يمكن اعتبار الماس الخام فيها "غير مرتبط بالصراع". ومن الواضح أن هدف الحكومة هو القضاء على التجارة غير المشروعة بالماس. وتقوم وزارة الأرضي والمناجم والطاقة بوضع نظام لتنفيذ عملية كيمبرلي لنظام الشهادات. وقد أحرز تقدم في هذا الصدد ولكنه لا يمكن ضمان نجاح هذا النظام ما لم ينته الصراع الداخلي هناك.

٧ - الإيرادات والنفقات: إن حسابات الحكومة بعيدة كل البعد عن الشفافية ولا توجد أي مراجعة مستقلة للحسابات. وخلال السنوات الخمس الماضية، لم تتجاوز الإيرادات فقط مبلغ ٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وقد تعتمد الحكومة أكثر فأكثر على إيرادات غير واردة في الميزانية لتمويل نفقاتها الدفاعية المرتفعة. ولدى الفريق ما يثبت أن مبلغاً قدره ٧,٥ ملايين دولار (أكثر من ١٠ في المائة من متوسط الإيرادات السنوية للحكومة منذ عام ١٩٩٩) هو موضع شك أو أنه بالتأكيد من الإيرادات غير الواردة في الميزانية. وهناك وثائقان تثبتان أن بعض هذه الأموال قد استخدمت لنفقات ذات صلة بالدفاع. ووجد الفريق كذلك أن مراقبة كبيرة تتحقق من عمليات الاحتكار في مجال الاستيراد والتصدير التي تنظمها الحكومة.

٨ - الطيران المدني: لقد اختارت ليبيريا في عام ٢٠٠١ أن تكون المسؤولة الوحيدة عن مراقبة مجالها الجوي لتفادي خضوع حركتها الجوية للتدقيق بعد أن فرضت عليها الأمم المتحدة الجزاءات. ونجم عن عدم وفاء ليبيريا برسالة الاتفاق المبرم بين منطقة روبرتسفيلد لمعلومات الطيران ووحدة مراقبة الاقتراب تعريض السلامة الجوية للخطر في المنطقة. وقام الفريق بتحليل حركة الطيران في المنطقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وحتى آذار/مارس ٢٠٠٣، واكتشف أن التنسيق لم يجر سوى بالنسبة لـ ٩٨ رحلة من الرحلات الـ ٩٧٩ التي لاحظها. وهذا يمثل ١٠ في المائة فقط من الرحلات الجوية ويشكل حالة شديدة الخطورة.

الملاحظات والتوصيات

٩ - يود الفريق أن يحيط علما بالملاحظات التالية:

- لا تزال ليبيريا تنتهي الحظر المفروض على الأسلحة.
- تنتهي غينيا الحظر نتيجة دعمها لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية.
- يتquin إعادة تقييم الأساس الذي يستند إليه فرض الجزاءات على ليبيريا لأن العنف والصراع يمتدان إلى باقي أنحاء المنطقة، والقوات الليبرية ليست وحدها المسؤولة عن ذلك.
- في ضوء تغير الحالة وتصاعد الأعمال القتالية في المنطقة، لا بد أن يقوم مجلس الأمن باتباع نهج جديد شامل إزاء الحالة في منطقة غرب أفريقيا برمتها بحيث يشتمل هذا النهج على مساهمات الجهات الفاعلة الإقليمية على النحو المطلوب في البيان الرئاسي (S/PRST/2002/36).
- ضرورة إجراء تحقيق في تمويل الكيانات المسلحة غير الحكومية ومصادر تمويل الجهات الأجنبية التي تدعمها.
- يتquin تقديم المساعدة الدولية من أجل إعادة تنظيم نظام الإيرادات في ليبيريا لمنع تدهور الحالة في البلد أكثر من هذا.
- المنطلق الأصلي لفرض الحظر على السفر لم يعد قابلاً للتطبيق.

١٠ - ويوصي الفريق بما يلي:

- يتquin تعزيز الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا وأآلية تنفيذه وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، من خلال تقديم المساعدة والدعم التقني الدوليين. ويتعين توسيع نطاق الوقف الاختياري وأن يصبح نظاماً لتبادل المعلومات عن جميع أنواع الأسلحة التي تشتريها البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- يتquin إنشاء آلية دولية، بالتعاون مع الدول الأعضاء، للتوحيد بين جميع شهادات المستعمل النهائي الخاصة بالأسلحة والتحقق منها.
- يتquin أن تتعاون السلطة الليبرية للطيران المدني تاماً في تنفيذ طرائق المسؤولية على النحو الوارد في رسالة الاتفاق التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بين منطقة معلومات الطيران ووحدة مراقبة الاقتراب في مطار روبرتسفيلد الدولي، وأن تقوم بتسجيل جميع طائراتها.

- حتى يجري تحديد المناطق التي يمكن تصنيفها بأن "غير المرتبطة بالصراع" والسماح بتصدير الناس منها، يتعين الاستعانة بخدمات مستشارين دوليين في مجال التعدين والجيولوجيا.
- يتعين فرض جزاءات مالية على الأشخاص التالية أسماؤهم: سلوبودان تيشيك (أو تيزيك)، وأورهان دراغاش، وأليكسيس يوفان، ودراغوسلاف ييرينيك، وليو بو ميلنوكوفيتش من صربيا والجبل الأسود، وإمانويل شو من ليبيريا.

مقدمة

ألف - معلومات عامة

١١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٥٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، عين الأمين العام، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، فريقا من الخبراء (انظر S/2003/185 و S/2003/251) للقيام ببعثة تقييمية إلى ليبيريا والدول المجاورة، وخصوصا إلى كوت ديفوار، للتحقيق وإعداد تقرير بشأن ما يلي:

- امتثال حكومة ليبيريا للمطالبات الواردة في الفقرات الفرعية ٢ (أ) إلى (د) من قرار المجلس ١٣٤٣ (٢٠٠١).
- أي انتهاكات للتدابير المذكورة في الفقرة ٥ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠١)، بما فيها أي انتهاكات يكون لحركات التمرد ضلعا فيها.
- التقدم المحرز بشأن مراجعة حسابات الإيرادات من الخشب والإيرادات البحرية.
- ١٢ - وطلب المجلس، في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أن توقف حكومة ليبيريا فورا ما تقدمه من دعم للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون ولغيرها من الجماعات المتمردة المسلحة بالمنطقة، وخصوصا أن تتخذ الخطوات الملحوظة المدرجة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (د)، والتي تتضمن ما يلي:
 - (أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا وحظر جميع أنشطة الجبهة على أراضيها؛
 - (ب) وقف كل الدعم المالي والعسكري للجبهة، واتخاذ التدابير التي تكفل عدم تقديم هذا الدعم انطلاقا من إقليم ليبيريا أو من جانب مواطنيها؛
 - (ج) وقف كل استيراد مباشر أو غير مباشر لمس سيراليون الخام غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ الذي تطبقه حكومة سيراليون؛

(د) تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأصول التي تملكها أو تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

١٣ - وتتضمن الفقرات من ٥ إلى ٧ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، على التوالي، حظرًا مشدداً على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد بجميع أنواعه، بما فيه التدريب التقني؛ وحظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر للماض الخام من ليبيريا؛ وحظر سفر كبار أعضاء حكومة ليبيريا وقواتها المسلحة، وأزواجهم، والأشخاص الذين يقدمون الدعم العسكري إلى جموعات التمردين المسلحة في البلدان المجاورة لليبيريا.

١٤ - وطوال فترة عمله كان الفريق مدركًا أن المطالب الواردة في الفقرات الفرعية ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، إنما تهدف إلى تثنين عملية إقرار السلام داخل سيراليون، وإحراز المزيد من التقدم في عملية إقرار السلام في منطقة اتحاد غرب مانو.

١٥ - وأحاط الفريق علماً بوجه خاص بالفقرة ٤ من القرار ١٤٥٨ (٢٠٠٣) وبالفقرة ٤ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢) اللتين طلب فيها المجلس من كافة الدول في المنطقة أن توقف الدعم العسكري للجماعات المسلحة في البلدان المجاورة، وأن تتخذ إجراءات لمنع الأفراد المسلحين والجماعات المسلحة من استخدام أراضيها في تحضير وشن هجمات على البلدان المجاورة، وأن تمنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تسهم في زيادة زعزعة استقرار الحالة على الحدود بين كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون.

١٦ - كما أحاط الفريق علماً بمضمون التقرير الكتابي الذي قدمته له حكومة ليبيريا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أثناء اجتماعه بفرقة العمل التابعة للحكومة بشأن الامتثال للجزاءات. وجاء هذا التقرير ردًا على قائمة الأسئلة التي قدمها الفريق إلى الحكومة في رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٧ - ويتألف فريق الخبراء من السيد أتابو بوديان (السنغال) وهو خبير في الطيران المدني؛ والسيد إنريكيو كاريش (سويسرا) وهو خبير في الصلات المالية؛ والسيد داميان كالاماند (فرنسا) وهو خبير في مجال تحقيقات الإنتربول؛ والسيد هارجيت س. كيلي (كينيا) وهو خبير في الشؤون البحرية؛ والسيد أليكس فايرت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وهو خبير في الماس، كما عمل أيضًا بوصفه خبيراً في الأسلحة. وتم تعيين السيد أتابو بوديان رئيساً للفريق.

١٨ - وعقد أربعة من أعضاء الفريق أول اجتماع لهم في مقر الأمم المتحدة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. كما واصل الفريق إحاطة لجنة مجلس الأمن المنشأة بشأن ليبيريا علماً بتطور أعماله حسب وعند الاقتضاء. وانضم خبير الشؤون البحرية إلى الفريق في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣.

باء - الأساس الذي يقوم عليه نظام الجزاءات:

١٩ - في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، طالب مجلس الأمن بأن تتخذ ليبيريا ثلاثة خطوات إزاء الجبهة المتحدة الثورية:

(أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا وحظر جميع أنشطة الجبهة على أراضيها؛

(ب) وقف كل الدعم المالي وكذلك، وفقا للقرار ١١٧١ (١٩٩٨)، الدعم العسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك جميع عمليات تحويل الأسلحة والذخيرة، وجميع عمليات التدريب العسكري والدعم بالإمداد والتموين وفي مجال الاتصالات، واتخاذ خطوات من أجل كفالة ألا يجري تقديم هذا الدعم انطلاقا من إقليم ليبيريا أو من جانب مواطنها؛

(ج) تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأرصدة المتاحة من جانب رعاياها أو داخل إقليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة للجبهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢٠ - لم يعد بإمكان الفريق تبين أي صلة مباشرة بين هذه المطالب وما يحدث في ليبيريا الآن. فحزب الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون هو حزب قانوني ولم يجد الفريق أي دليل على وجود صلات بين حزب الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون والقائد الميداني السابق للجبهة المتحدة الثورية، سام بو كاري، وأتباعه.

٢١ - وخلص الفريق إلى أن المقاتلين السابقين في قوات الجبهة المتحدة الثورية يعملون الآن كمرتزقة لصالح حكومة ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وفي كوت ديفوار لصالح حركة العدالة والسلام، والحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير، وقوات ليما. ويعتقد الفريق أن عددهم يبلغ ١٠٠٠ مقاتل في جميع أنحاء المنطقة.

٢٢ - وهناك مجموعات من الشباب من رعايا سيراليون وليبيريا وغيرها، والآن كوت ديفوار، يحملون في المنطقة دون الإقليمية. ولكونهم تعودوا الحياة في جو الصراع واللصوصية والخروج على القانون، فهم يشكلون الآن خطرا قد ينجم عنه وجود دوامة لا نهاية لها من العنف في المنطقة دون الإقليمية. ولم يعد من المفيد الآنربط إجراءات مجلس الأمن بالقوات السابقة للجبهة المتحدة الثورية فقط، وقد حان الوقت الآن لإعادة تقييم الوضع وإعادة تصميم نظام مقبل للجزاءات.

جيم - منهجية التحقيق

٢٣ - الاستبيانات - طلب الفريق إلى البلدان المعنية، عبر بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، معلومات محددة تتعلق بشحنات معينة للأسلحة، وحركة طائرات استخدمت لنقل الأسلحة والذخيرة بشكل غير قانوني، وبأنشطة أفراد ضالعين في هذه العمليات. وقد طلب الفريق معلومات إلى ٢٥ بلداً وشركة. غير أن معظم هذه المعلومات المطلوبة لم يُقدم.

٢٤ - زيارات البلدان - سافر الفريق بشكل مكثف إلى البلدان المعنية، أو التي يعتقد أنها معنية، بتهريب الأسلحة والمواد المتصلة بها إلى ليبريا في انتهاءك عمليات الحظر التي فرضها مجلس الأمن، وأيضاً إلى البلدان التي يمكن أن تقدم معلومات مفيدة بشأن هذه الأنشطة. زار الفريق بكامله ليبريا ومكث عضو في الفريق بليبريا طيلة المدة المخصصة للتحقيق الميداني تقريباً. وزار عضو أو أكثر من أعضاء الفريق بلجيكاً، وبلغاريا، وتشاد، والجماهيرية العربية الليبية، والسنغال، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا والجبل الأسود، وغينيا، وفرنسا، وكوت ديفوار، وليختنستاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٥ - الزيارات الميدانية - من أجل إجراء تقييم أولي، أمضى خبران معظم شهر آذار/مارس في ليبريا. ونظراً لأن ليبريا تعد ضمن المرحلة الأمنية الرابعة (التي يقتصر فيها دور الأمم المتحدة على البرامج الطارئة والعمليات الإنسانية) لم يسمح بالسفر خارج منروفيا وحدّ ذلك من أهمية الجانب البحري في التحقيق بشكل خاص. وواجه الفريق أيضاً عراقيل بعدم تعاون الوكالات الحكومية. ورغم تقديم طلب رسمي في اجتماع بوزارة الخارجية في منروفيا يوم ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ من أجل عقد ١٨ اجتماعاً تقنياً، لم يعقد منها سوى أربعة اجتماعات رغم وجود خبير في منروفيا طيلة شهر آذار/مارس بكامله. وكان الاجتماع المهم الوحيد الذي حصل عليه الفريق لدى الحكومة هو الاجتماع الذي جرى مع فرق العمل المعنية بالجزاءات يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٢٦ - المقابلات - أجرى أعضاء الفريق في كل بلد زاروه مقابلات مع السلطات الحكومية، وعند الاقتضاء، معبعثات الدبلوماسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات المعونة، وشركات القطاع الخاص والصحفين. واتصل الفريق أيضاً بعدد من الأفراد الرئيسيين الذي كانوا مثار اهتمام وجدل في الشهور الأخيرة بالارتباط مع الأزمة المندلعة في المنطقة دون الإقليمية (انظر المرفق الأول). بيد أنه نظراً للطابع الحساس للمواضيع التي حقق بشأنها الفريق، تم حذر الإشارة إلى أن العديد من الأفراد تكلموا بشرط السرية. وبالتالي لم تُذكر عدة اجتماعات أجريت في بلدان متعددة.

٢٧ - المساعدة المقدمة من منظمات دولية وإقليمية - حظى الفريق بتعاون ومساعدة من عدة منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر، واستفاد من خبرة هذه المنظمات، عند الاقتضاء.

٢٨ - المساعدة المقدمة من مؤسسات تجارية خاصة - لقى الفريق تعارضاً مجدياً من عدد من المؤسسات التجارية الخاصة منها شركات دولية. غير أن الفريق واجه في تحقيقه عرقلة شديدة من شركة إكسون موبيل، مما أثر على نوعية المعلومات الواردة في هذا التقرير.

٢٩ - ملفات الشرطة والملفات القضائية - تمكّن الفريق من الاطلاع على ملفات الشرطة والملفات القضائية لعدة قضايا مرتبطة بالاتجار بالأسلحة والذخيرة كانت قيد التحقيق.

دال - مقاييس التحقيق

٣٠ - عمل الفريق في تحقيقاته بالمقاييس العليا ذاتها القائمة على الدليل والتي عمل بها في تقاريره السابقة (S/2001/1015 و S/2002/470 و S/2002/1115). وتطلّب ذلك على الأقل وجود مصدرين موثوقين ومستقلين للمعلومات من أجل إثبات واقعة ما. وعند الإمكان، وجه الفريق أيضاً إلى المعينين ما يروج ضدهم من ادعاءات من أجل منحهم حق الرد. وكما هو الشأن في التقارير السابقة، أورد الفريق عدداً من المرفقات التي تضم فواتير فنادق، وشهادات استعمال مزورة وأرقاماً تسلسليّة للأسلحة وما إلى ذلك.

٣١ - وفي السنوات الثلاث الماضية، جمع الفريق بشكل منتظم من بلدان غرب أفريقيا إحصائيات وتفاصيل بشأن حركة الرحلات الجوية غير المرجحة القادمة من ليبريا والمتوجهة إليها. وبالاستناد إلى نقطة الانطلاق المسجلة للرحلات، جمع الفريق أيضاً معلومات من عدة بلدان أفريقية أخرى في جميع أنحاء القارة، ومن عدة دول في أوروبا والشرق الأوسط بشأن مسارات الطائرات المعنية وخطط طيرانها.

٣٢ - وبالإضافة إلى تحقّق الفريق بالتفصيل، تلقى الفريق معلومات مساندة من وکالات دولية ومصادر شرطة تعمل على الصعيد الوطني والدولي. وطلبت المساعدة من أخصائي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية كلما اقتضى الحال ذلك. وفي جميع الحالات المذكورة في التقرير، لم يكفي الفريق بالاعتماد على الشهادات الشفوية وحدها. فقد كان الإلحاح دائماً على الوثائق المساندة والأدلة الظرفية. وبالتالي فإن الأدلة لا تناقض فيها ولا يمكن دحضها.

الجزء الأول

ليريا وعدم الاستقرار الإقليمي

أولاً - المنطقة

٣٣ - لم يعد الصراع الدائر في ليريا معزولاً في المنطقة إذ عبر لاجئوه ومقاتلوه المسلحون إلى داخل البلدان المجاورة. ومن ليريا، وسيراليون، وغينيا والآن من كوت ديفوار انضم إلى الجماعات المسلحة في ليريا وفي غرب كوت ديفوار شباب مسلح ألف حياة الصراع، وقطع الطريق، والخروج عن القانون. كل هؤلاء جميرا، يشكلون أخطاراً جديدة لدائرة عنف مغلقة في المنطقة دون الإقليمية.

ثانياً - ليريا

٣٤ - منذ منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٩، عندما عبر مسلحون من غينيا إلى داخل ليريا وهاجموا مدينة فوينجاما في مقاطعة لوفا، أصبح ما يعرف الآن بتمرد جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية مشكلة متفاقمة بالنسبة لحكومة ليريا. فقد اشتد القتال بين الجبهة والحكومة منذ أواخر ٢٠٠١ وساهم في نشوء مشكلة إنسانية كبيرة.

٣٥ - وشرد الصراع الداخلي في ليريا المدنيين، حيث يقيم حوالي ١٨٠٠٠٠ مشرد داخلياً في مخيمات بينما يقع آخرون بعشرات الآلاف في جماعات محلية مضيفة.

٣٦ - وحسب ما ورد في آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في ليريا (S/2003/227)، لم يُلبِّي سوى نصف الاحتياجات الإنسانية الدنيا لليريا، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى عدم الاستجابة بالقدر الكافي للعديد من نداءات المساعدة. وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم يُمنح سوى ٢ في المائة من مبلغ ٤٢,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي طُلب في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لليريا عام ٢٠٠٣.

٣٧ - وباعتبار لييري ونرويجيين من عمال المعونة في وكالة السنتين للتنمية والإغاثة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في مدينة تواي تاون وعمليات اختطاف عدة أفراد عاملين في وكالات أخرى للإغاثة عبر الحدود مع كوت ديفوار ظهر أن السلطات الليبية لم تعد قادرة على توفير الأمان للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٣٨ - وهذا عدم الاستقرار بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى تعليق المساعدات الإنسانية المقدمة إلى ١١ مقاطعة من أصل ١٥ في ليريا. ولاحظ الفريق بقلق أن

عدها من المنظمات غير الحكومية بقصد وضع استراتيجيات للمغادرة، وإعادة نشر ممتلكاتها في الشرق الأوسط.

٣٩ - وأدى انتشار العنف فعلاً إلى وقف تام لأنشطة قطع الأخشاب في مقاطعة لوفا وبخلول نيسان/أبريل سيعين تعليق عمليات قطع الأخشاب في منطقة بوكانان أيضاً، نظراً لكون معظم العاملين فرّ تحسباً لتقدم موجات التمرد. ولا تزال دائرة العنف قائمة: فباتخفاء فرص الكسب، يضطر المزيد من الليريين إلى القتال من أجل البقاء، مما يوسع الاقتتال تارة أخرى ويحق بالاقتصاد خسائر جديدة.

الف - الجبهتان الغربية والوسطى

٤٠ - اندلعت الحرب الأهلية مرة أخرى بعد توقف قصير عقب نجاح الحكومة في أواخر ٢٠٠٢ في رد مقاتلي جبهة الليريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية إلى مقاطعة لوفا العليا. وذاك ما حدث بالذات في أواخر عام ٢٠٠١. فقد مددت الجبهة خطوط إمدادها واستفادت من موسم جاف. وفي مطلع عام ٢٠٠٢، تحكت من التقدم إلى مشارف منروفيما بشنها هجمات خاطفة، غير أنها عجزت عن احتلال أراضي.

٤١ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، جمعت الجبهة شتاها وجددت سلاحها وشنت موجة جديدة من الهجمات أدت إلى سقوط مجموعة من المدن الرئيسية مثل بوبولو، وهي مركز كبير لللمس؛ وتومانبورغ، وهي بلدة استراتيجية على الطريق الرئيسية المؤدية إلى سيراليون؛ وببو - وترسايد، التي مكّتها من السيطرة على جسر اتحاد نهر مانو المؤدي إلى سيراليون، ومدينة روبرتسبورت الساحلية وكلاي جانكشن. وبخلول مطلع آذار/مارس بلغت جبهة الليريين المتحدين جسر نهر بو، على بعد ثمانية أميال من منروفيما. وفي ٢٥ آذار/مارس، بلغت الجبهة منطقة بروورفيل على مقربة من منروفيما واحتطفت عدداً من الطلبة من معهد ريكس. وزار الفريق هذه المنطقة بعد الحادث بوقت قصير وبإمكانه أن يؤكّد وقوع الاختطافات وأن القوات الحكومية كانت تقوم على نطاق واسع بحملات للتجنيد الإجباري في مخيمات للمشردين داخلياً مثل مخيّمي فوا وجاه طونو.

٤٢ - وحسب الأنباء التي وردت، ردت القوات الحكومية منذ ذلك الحين مقاتلي الجبهة إلى أزيد من ٥٠ ميلاً وراء هذه الجبهة. غير أنّ الحالة ما تزال متقلبة للغاية؛ وتنيد الأنباء أن جبهة الليريين المتحدين تحكم سيطرتها على عدة مدن منها فاساما ووكلاهون، وعلى معظم المدن الواقعة في مقاطعة لوفا، بما فيها زورزور وفوينجاما، مقر الجبهة. وفي لوفا العليا، انحصر وجود القوات الحكومية في ممر يؤدي إلى الحدود مع سيراليون انطلاقاً من مدينة فويا.

٤٣ - ومنذ آذار/مارس، والحكومة تقاتل الجبهة على طول الممر المركزي الاستراتيجي الممتد من منروفا إلى نيمبا. وفي ٢١ آذار/مارس، استولت الجبهة على غبارنغا، مسقط رأس الرئيس تايلور. غير أن القوات الحكومية عادت لتسوّلي على هذه المدينة من جديد بعد قتال شرس ثم طاردت قوات الجبهة إلى مدينة غانتا على الحدود الغينية، حيث اشتد القتال.

٤٤ - وتعد الخسائر المتکبدة في صفوف الجنود الحكوميين في جبهة القتال، مقاطعة نيمبا أكبر بكثير مما هي على الجبهة الغربية. وقد زار الفريق مستشفى جون ف. كينيدي التذكاري ووجد أن جناح التوليد في المستشفى قد أعيد فتحه كمستشفى لاستقبال ضحايا الحرب. وغض المستشفى بحرث الحرب حيث لاحظ الفريق وجود العديد من الأشخاص المصابين بطلقات نارية، منهم مقاتلون أطفال وعدة قادة للميليشيات.

”لا موت، لا راحة“: البقاء على قيد الحياة في فويَا

استمع الفريق لرواية القوات المسلحة الليبية وميليشيا حرس البحريمة التمرّكزين داخل ليبيريا في دانغ غوا في لوفا العليا وجند فارين من القوات المسلحة الليبية وصفوا فيها شدة المتابع في فويَا، مشيرين إلى أنهم شعروا بالإهمال والتهميش. وأفادوا بأن طعامهم قليل وأن الإمدادات الوحيدة التي تلقواها في ٢٠٠٣ كانت بواسطة طائرات الهليوكوبتر. من أجل البقاء كان عليهم أن يسلبوا. قال أحد الجنود الشبان من فويَا للفريق: ”لا موت، لا راحة“. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أعيد نشر مجموعة من ٢٥ من أشد المقاتلين السيراليونيين السابقين في صفوف الجبهة المتحدة الثورية ومقاتلي الدفاع المدني في الجبهة الشرقية على الحدود مع كوت ديفوار.

باء - الجبهة الشرقية

٤٥ - امتد الصراع العنيف الذي اكتسح كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ليشمل أيضا اقتتالا شديدا بين الحكومة والقوات المتمردة في الجبهة الغربية للبلد، على الحدود مع ليبيريا. وفندت حكومة ليبيريا ادعاءات بأنماضالعة في أزمة كوت ديفوار، قائلة إن ما يحدث هناك نتيجة لأنشطة غير خاضعة للمراقبة تتضطلع بها جهات مسلحة غير تابعة للدولة في هذه المنطقة. ونشرت الحكومة بالفعل وحدات على الحدود الشرقية من أجل منع امتداد اقتتال الإيفواريين، ولا سيما بعد احتياج مسلح لمدينة كبين داخل الحدود الليبية، أدى إلى مقتل جنديين ليبيريين. وحملت الحكومة جبهة الليبريين المتحدين مسؤولية هذا المجزوم، وهو ما أنكرته الجبهة.

٤٦ - وفي منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣، وفور الهجوم على كين شنت هجمات على مدن زلي تاون، وتوي تاون وهجوم على زويدرو، عاصمة مقاطعة غراند غيديه، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣. ويبدو أن هذه الجبهة الجديدة باختت الحكومة، التي كانت تطارد القوات المنسحبة التابعة لجبهة الليريين المتحدين في المر المركزي. وحسب رواية لاجئين قادمين من زويدرو أجرى الفريق مقابلة معهم، كان هناك بضع مئات من الأفراد جميعهم مسلحون بشكل جيد ويلبسون بزات عسكرية أنيقة، بخلاف قوات الميليشيات الحكومية الشعفاء.

٤٧ - كان هؤلاء المسلحون من ضباط وطمائنا السكان المدنيين بعد الهجوم بأفهم لا يودون سوى الإطاحة بمحكم السيد تاييلور. وطلبو إلى السكان عدم نعتهم بالتمردين ومناداهم بمقاتلي الحرية وأمام استغراب السكان المحليين قاموا بإصلاح أضواء الشوارع وإنارتها في مدينة زويدرو. وكان هؤلاء الرجال يتكلمون عدداً من اللغات الليبية ورفض شهود عيان ادعاءات الحكومة بأفهم كانوا من ميليشيا كراهن العرقية. وقد دخلت هذه الجماعة المسلحة ليريا قادمة من كوت ديفوار وتدعي الآن الحركة من أجل الديمقراطية في ليريا.

ثالثا - كوت ديفوار

٤٨ - امتد الصراع العنيف الذي يهز كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ليشمل الليريين. وازداد الصراع الإيفواري تعقيداً عندما ظهرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ جماعتان مسلحتان جديدتان هما الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير والحركة من أجل العدالة والسلام. وقد استولت هاتين الجماعتين على منطقتي دانا ومان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وأعلنت كلتا الجماعتين أن هدفها الرئيسي يتمثل في الشأن لمقتل الجنرال روبرت غي وطالبتا أيضاً باستقالة رئيس كوت ديفوار، لوران غbagbo. ويرد تقييم مفصل للحالة الراهنة في كوت ديفوار في تقرير الأمين العام (S/2003/374). وتنكر حكومة ليريا الإدعاءات بضلوعها في مسألة كوت ديفوار.

ألف - الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير والحركة من أجل العدالة والسلام

٤٩ - يتذكر وجود الحركة الشعبية في غرب البلد، حول منطقة بينهوي بينما تمرّكز الحركة من أجل العدالة والسلام في منطقة مان. وظهرت الجماعتان على الساحة بشكل متزامن تقريباً، وبعد ظهور الحركة الوطنية لكتلة ديفوار. ويظل تنسيقهما مع الحركة الوطنية غير واضح رغم ادعاء الحركة الوطنية الحديث باسم كل الجهات الثلاث. وحسب تقرير الأمين العام، يُقال إن لكلا الجماعتين سلسلة قيادية لا يُعول عليها وكانتا مسؤولتين

عن انتهاكات لوقف إطلاق النار. وبخلاف متمردي الحركة الوطنية لكورت ديفوار، فإن المتمردين في الغرب غير مدججين بالسلاح ومن الواضح أنهم ليسوا على القدر ذاته من الانضباط - إذ وردت أنباء عديدة بوقوع حالات اغتصاب ونهب. ويحصر تقسيم عسكري مستقل بمجموع قوام هاتين الجماعتين في ٢٠٠٠ فرد، منهم العديد من الأجانب، ولا سيما من ليبريا وسيراليون، والعديد من المقاتلين الأطفال.

٥٠ - وتعمل أيضاً قوات الحركة الوطنية لكورت ديفوار الضعيفة قيادتها في أحد تخوم الجنوب الغربي على طول الحدود الليبية قرب غرايبو. ويقوم شبان غير مسلحون على متن دراجات ومجهزين بهواتف متنقلة بالإبلاغ في حالة عدم وجود مقاومة في القرى. بعد ذلك يقوم فريق مهاجم بسلب المنطقة. وقد عبر ليبريون الحدود بانتظام من أجل نهب المنطقة بهذه الطريقة.

٥١ - وحقق الفريق في دور الليبريين في غرب كورت ديفوار. وأشارت المعلومات الحصول عنها إلى أنه، بصرف النظر عن الأفراد الليبريين الذين تضمنتهم الحركة الشعبية الإيفوارية والحركة من أجل العدالة والسلام، ثمة جماعات مسلحة مارقة تتألف من مقاتلين ليبريين وسيراليونيين تعمل في هذه المناطق.

٥٢ - وقد ألف هؤلاء المقاتلون أو المرتزقة الليبريون والسيراليونيون حياة الصراع وقطع الطريق والخروج عن القانون. وحسبما ورد في تقرير الأمين العام (S/2003/227)، أشار وزير الإعلام الليبيري إلى أن مرتزقة ليبريين قد يكونوا شاركوا في الصراع الإيفواري رغم أنه شدد على عدم ضلوع أي قوات حكومية.

٥٣ - وتشير مقابلات أجريت مع مقيمين عاشوا على كلا الجانبيين من الحدود إلى أن أعداداً كبيرة من القوات المسلحة الليبية وأفراد الميليشيا عبرت إلى داخل كورت ديفوار قبل بدء الهجمات على منطقتين دanan ومان. وشهدوا لاحقاً يهربون سلعاً ثمينة مثل المركبات وأجهزة الهاتف الخلوي، والسلع والأثاث المترتب من كورت ديفوار إلى ليبريا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ لاحظ الفريق زيادة في أنواع المركبات الملوحوة في متروفيا، بعضها لا يزال حاملاً للصقات التأمين الإيفوارية، رغم أن لوائح التسجيل قد استُبعِدَ عنها بلوائح ليبرية.

٥٤ - من الصعب الجزم بما إذا كانت هذه الاجتياحات بدعم رسمي من حكومة ليبريا. فقد أفادت أبناء أن قادة الميليشيا الليبريين كوكو دينيس، والجنرال رولان دويرو وبنجامان بيتن كانوا موجودين في منطقة دanan في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويُقال أيضاً إن المقاتل في صفوف الجبهة المتحدة الثورية سابقاً سام بوکاري "موسكيتو" قد مكث أيضاً في منطقة مان من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حتى الوقت

الحاضر من أجل دعم التمردين. وأبلغت الحركة من أجل العدالة والسلام والحركة الشعبية الإيفوارية دبلوماسيين غربيين مؤخراً في أبيدجان بأهمها كانتا تواجهان مصاعب في السيطرة على وحدات غير نظامية قليلة الانضباط من ليبريين تطوعوا بتقديم خدمات إليهما.

٥٥ - ومن الصعب توثيق هذه الأنشطة، رغم أن بطاقة هوية للقوات المسلحة الليبرية وُجدت على أحد الأفراد الذي قاتلوا في صفوف التمردين. وفشل الفريق أيضاً أسلحة استولى عليها الجيش الوطني الإيفواري من التمردين في أواخر عام ٢٠٠٢ غير أنه لم يستطع مطابقة أيٍ من تلك الأسلحة مع الأسلحة التي رأها في ليبيا. بيد أن الفريق لاحظ بالفعل أن العديد من الأسلحة الخفيفة والثقيلة التي فتشها في كوت ديفوار قد أزيلت أرقامها التسلسليّة. ويشير ذلك إلى أن جهة ما قدمت هذه الأسلحة كانت قلقة إزاء تعقب مصدرها.

باء - قوة ليما والحركة من أجل الديمocratie في ليبيا

٥٦ - في ٢٠٠٣، ظهرت جماعتان مسلحتان إضافيتان على صلة بليبيا. ففي مطلع آذار/مارس ظهرت ميليشيا جُند معظمها من ليبريين مقيمين في كوت ديفوار. تدعى هذه الجماعة قوة ليما ويُعتقد أن قوامها حوالي ١٠٠٠ فرد وتعمل في غرب كوت ديفوار ضمن عمليات عسكرية ضد الحركة من أجل العدالة والسلام والحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير وضد مسانديهما. وفي ٧ آذار/مارس، تصدى الجيش الفرنسي في إطار عملية ليكورن لأزيد من ١٠٠ من مساندي قوة ليما في بانغولو. وقد كان هؤلاء الأفراد مجهزين بشكل حيد ومسلحين بـ ٧٢ بندقية رشاشة من طراز AK-47 ويحملون ذخيرة ومعدات للاتصال. وتطابقت هذه الأسلحة مع الأنواع التي يستخدمها الجيش الوطني الإيفواري. وفي قاعدة أكويدو العسكرية الإيفوارية أجرى الفريق مقابلة مع بعض من أعضاء هذه الميليشيا لكنهم لم يعرفوا أو تظاهروا بعدم معرفة مصطلح ليما.

الانتماء العرقي عامل من العوامل

لقد سهل اتساع رقعة الصراع لكثير من الناس استغلال مشاعر الولاء العرقي. وقد تحالف الرئيس تايلور في التسعينات مع قبيلتي الجيو والمانو المعاديتين لقبيلة الكران التي خصها بالعناية الرئيس السابق سامويل دو. وكانت جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية تحصل على التأييد من التحالف بين الكران والماندنجو. غير أن مؤيدي الجبهة من الكران انفصلوا مؤخراً وشكلوا الحركة من أجل الديمocratie في ليبيا.

وترتبط قبيلة غيري في كوت ديفوار بصلات قرابة مع الكران، وبالتالي تشكل هذه القبيلة قاعدة لدعم حركة "ليما". وعلى العكس من ذلك تجتذب الحركة من أجل العدالة والسلام وحركة كوت ديفوار الشعبية من أجل الغرب الأقصى المؤيددين من قبيلة الياكوبا، التي انحدر منها رئيس ساحل العاج المتوفى غي، والتي تربطها صلات بقبيلة غيو الليبرية التي تعاطف مع الرئيس تاييلور.

٥٧ - وقد كشفت التحقيقات اللاحقة بخصوص حركة ليما أن حكومة كوت ديفوار بدأت في أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بتجنيد مواطنين ليبريين مقيمين في كوت ديفوار لتشكيل مليشيا تُعرف برمز الحرف "ل" (ليما) المستخدم كإشارة على الراديو، والذي هو الحرف الأول من اسم "ليبريا". وكان عدد كبير من هؤلاء الجنديين قادمين من مخيم اللاجئين المسمى نيكلا، وعرض على كل منهم مبلغ ١٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للالتحاق بال مليشيا. وقد وقعت كذلك حوادث تحرش وعنف ضد من رفضوا التجنيد. ويشكل الليبريون أغلبية ساحقة من الجنديين، إلا أن لدى مليشيا ليما ضباط اتصال من مواطني كوت ديفوار.

٥٨ - واكتشف الفريق أيضاً أن جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية حاولت إقامة منطقة نفوذ لها في كوت ديفوار خلال عام ٢٠٠٢. وكان يجاهها في ذلك محدوداً بسبب الموقف العدائي للسكان. وتغيرت هذه السياسة في أعقاب هجمات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ على مان وداناني. وفي بداية عام ٢٠٠٣، التحقت مجموعة من الليبريين من أكرا بأفراد من غينيا والولايات المتحدة لتشكيل مجموعة ليبرية معارضة مسلحة جديدة تعرف الآن بالحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا. ويبدو أن هذه المجموعة منشقة من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، يؤيدتها بصورة خاصة أفراد من قبيلة كران. وقد اعترف أحد مسؤولي الجبهة للفريق بوجود انشقاق، إلا أنه ذكر أن الفريقين عقداً مناقشات بشأن كيفية تنسيق عملياتهما العسكرية ضد الحكومة الليبرية.

٥٩ - ولا شك أن حكومة كوت ديفوار شجعت هذه المجموعة في مراحلها التكوينية، إذ بقي ناشطان أساسيان من قبيلة كران هما كبارغاي تروهوي وغلاي ويليام في أبيدجان من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في ضيافة "رئاسة الجمهورية" (انظر المرفق الثاني). وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ بدأ رجال مسلحون تسليحاً جيداً ويلبسون زياً عسكرياً هجمات في داخل ليبريا انطلاقاً من كوت ديفوار.

مخيم نيكلا ليس مخيم سلام

تدعي لافتة على مدخل مخيم نيكلا، قرب غيغلو، بغربي كوت ديفوار، أن المخيم مخيم سلام. والحقيقة هي أنه أصبح أهم جمع لتجنيد الليبيين في حركة ليما ورعا في الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا. وقد زار الفريق المخيم في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عبر حوالي ٧٠ محاربا سيراليونيا يعتقد أنهم من جهة الليبيين المتحدين ووجد عددا كبيرا من اللاجئين تحت الصدمة والفزع. وقال أحدهم للفريق "نحن خائفون. يأتي أناس مسلحون بالأسلحة النارية كل ليلة لتجنيدنا كمحاربين". وقد بدأ التجنيد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويستمر يوميا. وعندما غادر الفريق عند الغروب شاهد مركبة عسكرية تحمل أفرادا مسلحين تسير نحو المخيم. وكان رئيس أركان حركة ليما، أموس شيابي في المركبة. وناشد اللاجئون اللحنة قائلين "إما أن يُجلونا عن المخيم، أو نتحول في نهاية الأمر إلى محاربين في ليبيريا. وعما قريب لن يؤوي هذا المخيم الشبان من أبنائنا". وأضاف قائلا: "نخفف الصدمة عن أطفالنا، ثم يدفعون لهم ١٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكي يحاربوا من جديد". وتحدث الفريق إلى ولد في سن الرابعة عشرة، كان قد أصيب بطلقة نارية خلال عملية عسكرية، وكان يستريح في المخيم.

توصية

يحتاج اللاجئون إلى الانتقال بصورة عاجلة إلى موقع أكثر أمنا. وهذه الحالة الخطيرة تم التأكيد عليها سابقا (S/2003/374). ولا يزال من الهام أن يدعم المجتمع الدولي جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إيجاد ملجاً للاجئين الليبيين خارج المنطقة دون الإقليمية، ونقل أولئك الذين لا يرغبون في الإجلاء إلى أماكن أخرى داخل البلاد. ويتعين على حكومة كوت ديفوار ضمان احترام مركز اللاجئين في مخيم نيكلا كمدنيين. وعلى المدى القصير ينبغي أن يتمركز فريق مراقبة عسكري دولي على مدخل المعسكر، وأن تُصدر وثائق هوية مناسبة لجميع اللاجئين الحقيقيين في المخيم. ومن شأن ذلك أن يساعد على الاعتراف باللاجئين كمدنيين.

رابعا - سيراليون

٦٠ - يشكل الزراع في ليبيريا أكبر خطر مباشر يهدد الاستقرار السائد حاليا في سيراليون. وبالرغم من تعزيز نشر القوات السيراليونية في المناطق الحدودية، فإن الجماعات الليبية المسلحة لا تزال تغير على القرى بحثا عن الغذاء وخطف القرويين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تزايد عدد هذه الغارات، كما استمرت خلال عام ٢٠٠٣. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عبر حوالي ٧٠ محاربا سيراليونيا يعتقد أنهم من جهة الليبيين المتحدين

من أجل المصالحة والديمقراطية، وهاجموا قرية ماندافولاون في ولاية كايلاهون ساليانت.
وقد استعادت القوات السيراليونية السيطرة على المنطقة وانسحب المغاربون.

٦١ - وتميل القوات المسلحة الليبية وقوات جبهة الليبرين المتحدين إلى الانسحاب إلى المناطق الحدودية لسيراليون. وقد فر مئات الجنود من القوات المسلحة الليبية وبعض المغاربون من الجبهة. وأسكن هؤلاء المغاربون في مخيم خاص في مابي، قرب لوغبي.

ألف - سام بوکاري يواجه قاما بارتكاب جرائم حرب

٦٢ - في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ أدى المدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون بتصریح أعلن فيه توجيه تهم إلى الرعماء السابقين للجبهة المتحدة الثورية، والمجلس الشوري للقوات المسلحة، وویست ساید بویز، وقوات الدفاع المدني. وذكر اسم الزعيم السابق للجبهة المتحدة الثورية، سام بوکاري الملقب بـ "البعوضة". وتشمل الجرائم المدعاة في عرائض الاتهام القتل العمد والاغتصاب والإبادة والأعمال الإرهابية والاستراق والنهب والحرق والاسترقاق الجنسي وتجنيد الأطفال في القوات المسلحة والمحجّمات على موظفي الأمم المتحدة والعمال الإنسانيين. وأغلب المشتبه فيهم محتجزوون حاليا، إلا أن سام بوکاري لا يزال طليقا.

٦٣ - حاول الفريق إجراء مقابلة مع السيد سام بوکاري. فاعتبرها من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أفادت تقارير متواترة بأنه يقيم في منطقة مان بكوت ديفوار. وفي مذكرة موجهة إلى الأمم المتحدة قال القنصل العام لكوت ديفوار في منزوفيا أن بوکاري شوهد مؤخرا وهو يرتكب أعمال نهب في منطقة غيغلو (انظر المرفق الثالث). ولم يستطع الفريق التحقق من هذا التقرير عندما زار غيغلو في نيسان/أبريل، إلا أنه حصل على معلومات موثوقة تفيد بأن بوکاري كان في منطقة مان في ٣ نيسان/أبريل.

٦٤ - وزار الفريق كذلك متزل بوکاري في حارة كونغو تاون بمنزوفيا للتحدث إلى زوجته. وقد ترددت في مقابلة الفريق . ولاحظ الفريق أنها حصلت على سيارة جديدة تحمل لوحة أرقام ليبية، غير أنها لا تزال تحمل لاصق تأمين من كوت ديفوار. ومرة أخرى أنكرت حكومة ليبيريا أية معرفة بمكان وجود السيد بوکاري.

باء - تجنيد الأعضاء السابقين في الجبهة المتحدة الثورية، وقوات الدفاع المدني، و "ویست ساید" بویز كمرتزقة

٦٥ - الجبهة المتحدة الثورية حزب قانوني في سيراليون، ولم يجد الفريق أية أدلة على وجود صلات بين الجبهة في سيراليون وبين القائد الميداني السابق للجبهة سام بوکاري وأتباعه.

٦٦ - ووجد الفريق أن أعضاء سابقين في الجبهة المتحدة الثورية، وقوات الدفاع المدني، وأعضاء "ويست سايد بويرز" حُندوا للمحاربة كمرتزقة لصالح حكومة ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وكذلك في كوت ديفوار في صفوف قوات الحركة من أجل العدالة والسلام، وحركة كوت ديفوار الشعبية من أجل الغرب الأقصى، ومليشيا ليما. ويعتقد الفريق أن عددهم يبلغ زهاء ١٠٠٠ في المنطقة.

خامسا - غينيا

٦٧ - وكذلك توجد علاقة بين غينيا والتراع في ليبيريا. ففي عام ٢٠٠٠، تعرضت غينيا لغارات مسلحة انطلاقاً من ليبيريا، يقودها منشقون غينيون، ولكن يدعمهم مهاربون من ليبيريا وسيراليون. وقد انتهت غينيا منذ ذلك الحين سياسة مؤيدة لتمرد جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية (انظر S/2001/1015 و S/2002/470 و S/2002/1115)، رغم أن الحكومة تصر على إنكار ذلك، وذكرت في رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى الفريق، أن المتمردين سرقوا أسلحة من الوحدة الغينية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما شن متمردون ناقمون من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية ومؤيدوهم هجوماً على بلدة غيكيدو الحدودية، هبوا أثناءها قاعدة عسكرية واستولوا على أسلحة وذخيرة.

الدعم المقدم لجبهة الليبريين المتحدين

٦٨ - تبين من المقابلات التي أجراها الفريق مع مهاربي الجبهة إلى وجود نظام مستقر و دائم لتقديم الدعم الغيني إلى الجبهة. وتقدم غينيا دعماً في مجال السوقيات. وأفاد العديد من المهاجرين بأنهم شاركوا في "رحلات تزود بالذخيرة" إلى ثكنة عسكرية غينية في ماستنا، حيث قدمت لهم ذخيرة وأسلحة، ومن ثم نقلت تلك الذخيرة والأسلحة بالشاحنات عبر الحدود إلى مقر الجبهة في فوينجاما. وقدمت القوات الغينية أيضاً دعماً بثريان المدفعية البعيدة المدى عبر الحدود لعمليات الجبهة في فوييا بشمالي لوفا في عدة مناسبات في أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية ٢٠٠٣، كما أفادت الحكومة الليبية بحدث ذلك مؤخراً قرب غاتا.

الجزء الثاني
انتهاكات الحظر على الأسلحة
أولاً - حكومة ليبيريا

ألف - الرئيس تايلور يعترف بانتهاك الحظر على الأسلحة

٦٩ - في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ أعلن الرئيس تايلور للصحافة أن ليبيريا "طلبت شراء أسلحة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة" وفي وقت لاحق، قدمت الحكومة للفريق رسالة من وزير الدفاع تشتمل على "قائمة شاملة للعتاد والمواد العسكرية المستوردة لأغراض الدفاع عن النفس". والأسلحة الواردة في القائمة تكاد تكون مطابقة لتلك الواردة في شهادة مستخدم هائي زائف من نيجيريا ورد ذكرها في الوثيقة (S/2002/1115)، وقد استنتاج الفريق أنها سُلمت خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ليبيريا من بلغراد، في انتهاك لجزاءات الأمم المتحدة (انظر الجدول ١).

الجدول ١

مقارنة بين قائمة الأسلحة الليبيرية وبين الأسلحة الواردة في شهادة مستخدم هائي زائف من نيجيريا

الأسلحة الواردة في شهادة مستخدم هائي زائف من نيجيريا			تاریخ التسليم	قائمة الحكومة الليبيرية
١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢	١ بندقية رشاشة عيار ٧,٦٢ ملم ٤٩٨ ٩٦٠	٣٩×٧,٦٢ ملم	١ بندقية رشاشة عيار ٧,٦٢ ملم M67	٣٩×٧,٦٢ ملم ٤٩٨ ٩٦٠
	٢ قدية يدوية M75	٣٩×٧,٦٢ ملم		٢ قدية يدوية M75 ٣٩×٧,٦٢ ملم
٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢	١ بندقية رشاشة عيار ٧,٦٢ ملم ١٢٦٠ ٠٠٠	٣٩×٧,٦٢ ملم	١ بندقية رشاشة عيار ٧,٦٢ ملم M67	٣٩×٧,٦٢ ملم ١٢٦٠ ٠٠٠
	٢ قدية يدوية M75	٣٩×٧,٦٢ ملم		٢ قدية يدوية M75 ٣٩×٧,٦٢ ملم
٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢	١ بندقية رشاشة عيار ٧,٦٢ ملم ١١٦٥ ٥٠٠	٣٩×٧,٦٢ ملم	١ بندقية رشاشة عيار ٧,٦٢ ملم M67	٣٩×٧,٦٢ ملم ١١٦٥ ٥٠٠

قائمة الحكومة الليبية	الأسلحة الواردة في شهادة مستخدم هاتي زالقة من نيجيريا	تاریخ التسلیم	نیجیریا
١٨٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم للشاشة M84	٥ تموز/يولیو ٢٠٠٢	١٢٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ للشاشة M84	١٨٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ للشاشة M84
١٥ ٢٠٠ طلقة ذخيرة للشاشة ٩ ملم "ناتو"		١١ ٢٠٠ طلقة ذخيرة للشاشة ٩ ملم "ناتو"	١٥ ٢٠٠ طلقة ذخيرة للشاشة ٩ ملم "ناتو"
٧٥ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم		٧٥ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم	٧٥ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ ملم
١٠٠ قاذفة صواریخ RB M57		٤٠٠ لغم للقاذفة RB M57	١٠٠ قاذفة صواریخ RB M57
٤٥٠٠ لغم للقاذفة RB M57		٦٠ مسدسا رشاشا طراز M84، ٧,٦٥ ملم	٤٥٠٠ لغم للقاذفة RB M57
٢٠ مسدسا طراز CZ99، ٩ ملم		٢٠ مسدسا طراز CZ99، ٩ ملم	٦٠ مسدسا رشاشا طراز M84، ٧,٦٥ ملم
١٠ ١٢,٧ بنادق طويلة المدى طراز " بلاك أرو " M93، ١٢,٧ ملم		٥ رشاشات M84، عيار ٧,٦٢ ملم	١٠ ١٢,٧ بنادق طويلة المدى طراز " بلاك أرو " M93، ١٢,٧ ملم
١٠٠ قاذفة صواریخ RB M57	٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢	١٠٠ قاذفة صواریخ RB M57	٢٠٠٢ آب/أغسطس
٢ ٠٠٠ لغم للقاذفة RB M57		١ ٠٠٠ لغم للقاذفة RB M57	
٧٥ ٠٠٠ رشاشة M84، عيار ٧,٦٢ ملم		٥٠ رشاشة M84، عيار ٧,٦٢ ملم	٧٥ ٠٠٠ رشاشة M84، عيار ٧,٦٢ ملم
٢ ٨٠٠ بندقية رشاشة ٥٤×٧,٦٢ ملم		١ ٥٠٠ بندقية رشاشة ٥٤×٧,٦٢ ملم	٢ ٨٠٠ بندقية رشاشة ٥٤×٧,٦٢ ملم
٢٧ ٩٢ ٤٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم		١٧ مسدسا CZ99، عيار ٩ ملم	٢٧ ٩٢ ٤٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم
٣ ٥٢٦ ٤٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم		٣ ٩٢ ٤٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم	٣ ٩٢ ٤٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم
٦ ١٩ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم		٦ ٣٩ ٦٨٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم	٦ ١٩ ٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم
٩ ٦ ٠٠٠ بنادق صيد		٩ ٣٩ ٧,٦٢ طلقة ذخيرة عيار ٩ ملم	٩ ٦ ٠٠٠ بنادق صيد
١٥٢ ١٠٠ قاذفة صواریخ RB M57	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢	١ ٠٠٠ لغم للقاذفة RB M57	١٠٢ ١٠٠ قاذفة صواریخ RB M57
١ ٠٠٠ لغم للقاذفة RB M57		٥ ٢٠٠ طلقة ذخيرة للبنقية الطويلة المدى " بلاك أرو " M93، ١٢,٧ ملم	٢ ٠٠٠ طلقة ذخيرة للبنقية الطويلة المدى " بلاك أرو " M93، ١٢,٧ ملم
٦٠٠ ١٨٣ ٦٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٥٤×٧,٦٢ ملم		٦٠٠ ١٨٣ ٦٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٥٤×٧,٦٢ ملم	٦٠٠ ١٨٣ ٦٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٥٤×٧,٦٢ ملم
١٨٠ ٩٩٩ ١٨٠ طلقة ذخيرة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم		١٨٠ ٩٩٩ ١٨٠ طلقة ذخيرة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم	١٨٠ ٩٩٩ ١٨٠ طلقة ذخيرة عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم
مجموع عنان من الأنابيب المطاطية		مجموع عنان من الأنابيب المطاطية	
٣ مراوح دفع		٣ مراوح دفع	٣ مراوح دفع
رأس واحد للدوّار		رأس واحد للدوّار	رأس واحد للدوّار
١٧ جراب مسلس		١٧ جراب مسلس	١٧ جراب مسلس

٧٠ - وتوسطت شركة تيميكس التي يقع مقرها في بلغراد في شراء هذه الشحنات، وقام وكيل الشحن، "أنترجوغ أ. سن" باستخراج جميع الأوراق في مطار بلغراد، ونقلت هذه الأسلحة إلى ليريا الشركة المولدوفية "أورو كوم"، والفرع البلجيكي لشركة "دو كور ورلد آيرلايت".

الموهيات تشكل أولوية

يواصل الجيش الليبي البحث عن طائرات مروحية لدعم جهده الحربي. وكما تدل على ذلك القائمة الليبية فقد تم استيراد ٣ مراوح ورأس دوار من بلغراد انتهاكاً لجزاءات الأمم المتحدة. وتوجد حالياً أربع مروحيات في ليبيا. اثنان منها من طراز Mi-2 واحدة من طراز ATU 003، والرابعة مروحية شرطة؛ وتحتاج الأخيرتان إلى قطع غيار وقد توقفتا عن الطيران. وقد شاهدتها الفرق في مطار سريغز بابين. وكانت مروحية ثالثة من طراز Mi-8/17 قد توقفت عن الطيران لمدة طويلة، وطلت متعركة في مطار روبرتسفيلد الدولي. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ تم إصلاحها أخيراً واستأنفت العمليات العسكرية. وهناك مروحية رابعة مطلية باللون الأبيض وشريط أزرق تعمل منذ عام ٢٠٠٢؛ بيد أنه منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اقتصرت على رحلات قصيرة بسبب تأكل محرك الدوار. وكانت هذه المروحية قد استوردها أصلًا غس كوينهوفن وهو من شركة الأخشاب الملكية وقدمها للحكومة عوضاً عن الضرائب. وأفاد جنود في القوات المسلحة الليبية الفريق بأن المروحية نقلت إليهم الأسلحة واللوازم العسكرية في فويا بانتظام لغاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٣. وكان كوينهوفن قد قدم إلى الشرطة مروحية واحدة من طراز Mi-2.

وقد كان الحصول على قطع غيار للمروحيات أهم أولويات الحكومة. وتحاول الحكومة إبرام صفقة لتطوير سكة حديد نيمبا للوصول إلى رواسب ركاز الحديد الغنية. وكجزء من خطة التطوير هذه تأمل الحكومة في إمكانية التعاقد مع شركة عسكرية خاصة تبني المشروع، وتتوفر كذلك قدرات إضافية في مجال المروحيات لصالح الحكومة عوضاً عن دفع الضرائب، على غرار ما فعلته شركة الأخشاب الملكية.

باء - وجود أسلحة صربية كثيرة في ليبيا

٧١ - تحقق الفريق بصورة مستقلة من أن جميع الأسلحة الواردة في الجدول ١، بما في ذلك ٥ بندقية أوتوماتيكية من طراز M70 AB2 (عيار ٣٩×٧,٦٢ ملم)، سلمت إلى ليبيا في ست شحنات خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقد وزعت الأسلحة بسرعة في أنحاء ليبيا وشاهدها الفريق في حوزة الجنود الحكوميين في مقاطعة شالي لوفا ومنوفيا، وفي حوزة جهات غير حكومية تابعة لجبهة الليبيين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في بو - ووترسايد وتوغانبورغ (هذه مناطق تم الاستيلاء عليها من الحكومة). وترد في المرفق الرابع صورة أخذها الفريق للوحة تحمل رقم التسلسل 2002 M70

AB2 799718 على أحد هذه الأسلحة. وعاين الفريق أيضا قائمتين لأسلحة القوات المسلحة الليبية لمطافي بو - ووترسايد وروبرتسبورت مؤرختين ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وكانتا تضمان أرقام التسلسل لثلاث عشرة بندقية رشاشة من طراز M70.

٧٢ - واستنادا إلى معاينته للأسلحة والقوائم، سجل الفريق ما جموعه ٦٦ رقما متسلسلاً لبندق رشاشة من طراز M70 من ليبيا، وقدمت هذه الأرقام إلى وزارة الدفاع في بلغراد. وأكدت السلطات الصربيّة أن جميع هذه الأسلحة من صناعة الشركة الصربية زاستافا في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، وأن أرقامها تطابق أرقام جمومعات أسلحة زعم مسؤولو شركة تيمكس أنها مخصصة لوزارة الدفاع النيجيرية.

٧٣ - وفي وقت لاحق أكدت وزارة الدفاع النيجيرية في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى سفارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في لاغوس أن "شهادات المستخدم النهائي التي يُرْعَم صدورها عن الحكومة النيجيرية لشراء أسلحة وذخائر من شركة يوغوسلافية ليست صحيحة على الإطلاق" (انظر 1115 S/2002، المرفق الخامس).

جيم - سلوبودان تيزيتش و تيمكس

٧٤ - تحقق الفريق أيضاً من الأدلة على دور سلوبودان تيزيتش بوصفه أكبر منتهك للجزاءات، بما في ذلك الأدلة على قيامه بثلاث زيارات إلى منروفيا. وتم الحصول على أدلة وافية من كل من غرب أفريقيا وصربيا على أن السيد تيزيتش وشركته تيمكس باعوا ليبيا أسلحةً مصنعة في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وتدعى المعلومات التي جمعها الفريق الشكوك بأن السيد تيزيتش وشركاءه الذين تم تحديد هويتهم مؤخراً لا يزالون إلى اليوم يخططون لتصدير أسلحة مصنعة في صربيا إلى ليبيا.

٧٥ - وأصر السيد تيزيتش على أن أحد شركائه الصربيين، واسمه أورهان دراغاش عرفة بالسيد إينيزيزير، وهو من شركة نيجيرية تسمى أرونا للاستيراد، وأن جميع الترتيبات تولاها الزبون ووكيل شحن اسمه إنترجوغ أ. س. وأنكر السيد تيزيتش القيام بأية زيارة إلى ليبيا. وقال إنه كان يعتقد بأن الأسلحة متوجهة إلى نيجيريا.

DAL - سلوبودان تيشتش في منروفيا

٧٦ - أثبتت الفريق، أثناء تحقيقه الآخرين، أن أسماء السيد تيشتش والسيد دراغاش قد قيدت في سجل فندق روبيال في منروفيا يوم ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (انظر المرفق الخامس). وكان بصحبتهم الكسيتش يوفان وهو من شركة أفيوجينيكس الصربيّة. وقد حصل الفريق على

نسخة من جواز سفر السيد دراغاش من بلغراد وقام بعضاها رقمه بالرقم الذي قيد في سجل الفندق في منروفيا.

٧٧ - وأثبت الفريق كذلك أن السيد تيشتش والسيد يوفان والسيد دراغاش قد سافروا إلى ليزريا على متن طائرة مستأجرة. وفيه شهود عيان بأنهم كانوا يحملون معهم هدايا شئ شلت حاسبات وصدارات واقية من الرصاص وقد استقبلهم إيمانويل شو، المدير الإداري لخطوط لونستار الجوية. وكانت هذه ثاني زيارة يقوم بها السيد تيشتش منروفيا.

٧٨ - وقد وجد الفريق حجزا في الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز/ يوليه ٢٠٠٢ في فندق مامبا بوينت في منروفيا لالكسيتش يوفان وفردين آخرين (الغرف ٣٨ و ٣٩ و ٤٠)، أحدهما السيد تيشتش والآخر السيد دراغاش (وقد قام الفريق بتصوير هذا القيد، وأودع الأصل في ملف لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة). وقد حجز السيد يوفان الغرف باسم "شركة خطوط لونستار الجوية". وقد تأكد الفريق من أن السيد تيشتش والسيد يوفان قد بقيا في مامبا بوينت. وتتأكد أيضاً من أن المدير الإداري لخطوط لونستار الجوية، السيد شو، قام بترتيب زيارتهما لشركة تسويق المنتجات الزراعية الليبية أثناء بقاءهما في منروفيا.

٧٩ - وفور عودة هؤلاء الرجال إلى بلغراد من منروفيا في ١٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٢، أوقفت السلطات اليوغوسلافية مؤقتا الشحنة الخامسة من المعدات العسكرية التي نظمتها تيمكس. وقد استغرق تأجير انتريلوغ لطائرة أخرى شهرا آخر. وخلال هذه الفترة، بذلت شركة أفيوجينكس مساعيها لدى هيئة الطيران المدني اليوغوسلافية الاتحادية كي تصرح لشركة البراق الجوية، ومقرها في طرابلس، بنقل شحنة جوا على متن طائرة من طراز البوشن ٧٦ تابعة لها. وقد أدى عدم الارتباط من جانب السلطات اليوغوسلافية بشأن إشراك شركة مرتبطة بطرابلس في نقل أسلحة في نهاية المطاف إلى استئجار طائرة من طراز لو كهيد من خطوط دوكور الجوية العالمية. وقد أبلغ أحد أفراد طاقم طائرة اللوكهيد الفريق أن رجلاً تطابق أوصاف السيد تيشتش استقل الطائرة معهم. وفيه الرئيس التنفيذي لشركة دوكور، دوين أغلي، بأنه قد وجهت إلى طاقمه تهديدات بأنه سيلحق بهم أذى بدني في مطار بلغراد وأجبروا على التوجه إلى ليزريا. وذكر للفريق عند مقابلته في مكتبه في مطار أوستيندي (بلجيكا) "ليست هذه هي المرة الأولى خلال سنوات طيرانه العديدة التي حدث فيها هذا".

هاء - دفع ثمن الأسلحة

٨٠ - زعم السيد تيشتش أنه تلقى ٥٠٠ .٠٠ دولار نقداً من السيد إينيزر من شركة أرونا للاستيراد، نيجيريا، أثناء مقابلته في بلدة سوبوتنيا الواقعة على الحدود في صربيا في

الربع الأول من عام ٢٠٠٢ . وذكر أيضاً أن أحد موظفيه قام بإيداع هذه الأموال في حساب بمصرف في بلغراد . وقد كشف تحقيق أجرته السلطات الصربية لتدفق الأموال المتولدة عن ست شحنات من الأسلحة، النقاب عن أن السيد تيشتش قد تلقى عدداً من التحويلات المصرفية والإيداعات النقدية إلى حسابات مصرافية إما كانت باسم السيد تيشتش وإما كان يسيطر عليها بصورة غير مباشرة (انظر الجدول ٢) .

الجدول ٢

التحويلات المصرفية والإيداعات النقدية لصالح سلوبودان تيشتش (بدولارات الولايات المتحدة)

رقم الحساب	المعاملة
٤٥٣٣-٠-٦٩٣٩٨	٩٠ ٠٠٠,٠٠ في المصرف التجاري، بلغراد
٧٤٣٥٠٩٦٦٥	٧٨ ٦١٥,٣٧ في مصرف دلتا، بلغراد
٧٤٣٥٠٩٦٦٤	١٩٨ ٣٨٤,٦٣ في مصرف دلتا، بلغراد
٧٤٣٥٠٩٧٣٧	٢٣ ٧٨٥,٠٥ في مصرف دلتا، بلغراد
٧٤٣٥٠٩٧٣٨	٢٥٣ ٥١٤,٩٥ في مصرف دلتا، بلغراد
٧٤٣١٤٤٤٩٣	٨,٣٠ في مصرف دلتا، بلغراد
٧٤٣١٤٤٤٩٣	١٨٦ ٨٦٧,٥٠ في مصرف دلتا، بلغراد
٧٤٣١٤٤٤٩٥	٢٨ ٠ ٢٦,٨٨ في مصرف دلتا، بلغراد

٨١ - وقد وقع شخص قيل إنه يمثل شركة استثمارات فايندنج ، منوفيا ، بالأحرف الأولى على إيداع المبلغين ٩٠ ٠٠٠ دولار و ١٩٨ ٣٨٤,٦٣ دولار .

٨٢ - وبلغ مجموع هذه المدفوعات ٨٥٩ ٢٠٢,٦٨ دولار بينما تشهد شركة تيمكس بأن قيمة الأسلحة المصدرة هي ١ ٣١٣ ٨٧٠,٢٢ دولار (انظر الجدول ٣) . وليس لدى الشرطة الصربية أي معلومات عن الكيفية التي حصل بها السيد تيشتش على الفرق البالغ ٤٥٤ ٦٦٧,٥٤ دولار .

٨٣ - وقد قدمت الشرطة الصربية دليلاً آخر للفريق هو ملخص لفواتير الشحن .

الجدول ٣
ملخص لفواتير الأسلحة المشحونة

(بدولارات الولايات المتحدة)

الشحنة الأولى	١٦٨ ٦١٥,٣٧
الشحنة الثانية	٢٢٢ ١٦٩,٦٨
الشحنة الثالثة	٢٥٣ ٥٢٢,٢٥
الشحنة الرابعة	٢٥ ٣٨٧,٥٠ زائد ١٦١ ٤٨٠,٠٠
الشحنة الخامسة	٤٥ ٠٢٨,٦١ زائد ٣١٠ ٦٧٥,٠٠
الشحنة السادسة	٨٤ ٥٦٣,٢١ زائد ٤٠ ٩٠٧,٠٠

٨٤ - وتفترض شرطة الجرائم الاقتصادية الصربيّة أنّ القيمة الفعلية للأسلحة المباعة قد تكون أكثر من ذلك كثيراً وأنّ السيد تيشتش ر بما يكون قد بخس أرباحه التي أبلغ عنها. وقد شهد السيد تيشتش، من ناحية أخرى، بأن سعر بيع الأسلحة المشحونة كان ٠٠٠ ٩٧٥ دولار حصل منها على ٥٠٠ ٠٠٠ دولار فقط.

٨٥ - وبغض النظر عن النسخة التي قد يصدقها المرء، من المؤكد أن بعض الأموال لم تصل إلى حسابات السيد تيشتش في المصارف الصربيّة. وقد يكون هناك دافع هو التغييرات الأخيرة التي أجريت في تشريعات غسل الأموال الصربيّة. وفي محاولة للظهور على أنه يمتثل للقانون الصربي، عمل السيد تيشتش على التأكيد من أن قيمة الأسلحة التي يزعم أنه صدرها إلى نيجيريا تتعكس في تدفقات الأموال الواردة. وتعين على السيد تيشتش أن يخفى أي أموال فائضة ر بما تمكن من كسبها لقاء جهوده في انتهاء الجراءات. وهذا الغرض، ر بما يكون قد ابتكر مخططًا محبوكًا يشمل حسابات مصرفيّة لواكسوم وفي المصارف السويسرية (انظر المربع).

٨٦ - وربما يكون دفع مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار الذي حول في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى حساب سويسري يملكه رؤساء واكسوم انستالت، جزء من الحل للبحث عن عائدات إضافية ناجحة عن الشحنات الليبرية الست. وقد قام مصرف المورد اللبناني بتحويل الأموال من الحساب رقم CC1-CC1-0001-202662 إلى سويسرا دون تحديد صاحب الحساب المستفيد. وقد ذكر محير سري اشتراك في هذه المعاملة أن هذه الأموال قد حولت باسم شركة جيف.

٨٧ - وبعد مرور بضعة أيام على قيد مبلغ الـ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار في حساب واكسوم، أصدر السيد تيشتش أوامر بتحويل ٥٠٠ ٠٠٠ دولار و ١٠٠ ٠٠٠ دولار و ٤٥ ٠٠٠

دولار إلى ثلاثة حسابات مختلفة لأفراد ربما ليست لهم صلة بانتهاكات الحظر. وقد حول مبلغ إضافي قدره ٩٠٠٠ دولار لحساب صربي ينتمي السيد تيشتش (انظر الجدول ٢).

الصلة بين واكسوم - تيمكس - جيف

حينما حقق الفريق في شحنات تيمكس الست عام ٢٠٠٢ إلى ليبيا أبلغ أن شركة واكسوم انسالت التي قامت بتيسير العملية لا وجود لها. ومساعدة سلطات ليختنشتاين، تمكّن الفريق من تحديد مكان واكسوم انسالت ووسع نطاق التحقيق أكثر من ذلك.

سُجلت واكسوم انسالت في فادوز في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كشركة محاسبات ودفع فواتير تابعة لشركة تجارية صربية. ويبدو أنه قد تم الزج ببراءة برؤساء كل من شركة ليختنشتاين والشركات التجارية الصربية في انتهاكات الجزاءات الليبية التي قام بتنسيقها سلوبودان تيشتش وتيمكس. وتشير بعض المعلومات إلى أنه ربما تكون هناك صلة بين هذه الأنشطة والجزاءات التي انتهكها العراق أيضاً.

وقد استخدم السيد تيشتش ، عن طريق واكسوم انسالت، شركة ليختنشتاين والحسابات المصرفية السويسرية المرتبطة بها لإبرام صفقة مشروع مشترك مع مواطن بلغاري، هو بيتر كوستاديوف سيناپوف، وشركة جيف التابعة له. وقد ظلل الإنتربول يبحث عن السيد سيناپوف منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بسبب مشاركته المزعومة في شحن قطع اختزال للعراق بصورة غير مشروعة. وهو قيد التحقيق حالياً أيضاً من جانب سلطات إنفاذ القانون البلغارية. وتفيد السلطات البلغارية بأن السيد سيناپوف يسيطر بنسبة ١٠٠ في المائة على شركة جيف المسجلة في جزر فرجن البريطانية وشركة تابعة بالاسم نفسه مسجلة في قبرص.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد أي سجل لشركة جيف المحدودة في بلغاريا، يحتفظ السيد سيناپوف بعنوان في بلغاريا في ٤٤-٤٨ شارع كريتشم، صوفيا.

وقد دخل في اتفاق مع شركة تيمكس في آذار/مارس ٢٠٠٢ لبيع إطارات شاحنات تبلغ قيمتها ٥٩٠ ٢٩٠ دولار (انظر المرفق السادس). ولأسباب لا يمكن إلا الاشتباه فيها، احتار السيد تيشتش تعين رؤساء واكسوم كممثلي للمعاملة مع شركة جف ووقع عقد توكيلاً يعهد لشركة مقرها ليختنشتاين بأن تخفظ بالدفاتر وتعمل كوكيل. ولا يمكن تبرير السرية غير العادلة ولا النفقة الإضافية الناجمة عن خدمات شركة ليختنشتاين بمجرد صفقة إطارات تبلغ ٥٩٠ ٠٠٠ دولار. وقد افتح المدعى العام في ليختنشتاين تحقيقاً في المسألة وقام بالفعل بعاصدة جميع الوثائق ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن الفريق لم يعثر على أي دليل ملموس للرابطه بين عقد تيمكس - جيف وشحنات الأسلحة الليبرية، هناك دليل لا يقبل الجدل قد بالفعل في التقرير السابق للفريق (S/2002/1115، الفقرة ٧٥)، على أن شركة استثمارات فايندنج المسجلة في ليبيا الأصلية، وهي تعمل بوصفها مثل وزارة الدفاع في نيجيريا (المشتري المزعوم)، قد استعاض عنها شركة واكسوم، وهي علبة الشركة الذي يخفى داخله عقد تيمكس - جيف.

وأو - الصلة الصردية ما زالت مستمرة

٨٨ - وقع السيد شو في شباط/فبراير ٢٠٠٣ اتفاق مع شركة أفيوجينكس ومقرها بلغراد لإيجار طائرة من طراز بوينغ ٧٢٧-٢٠٠، وهي مسجلة في صربيا بوصفها (YU-AKD). وستنضم طائرة بوينغ ثانية من طراز ٧٢٧-٢٠٠ من شركة أفيوجينكس (مسجلة YU-AKM) في المستقبل القريب إلى هذه الطائرة التي تسمى محلياً "طائرة الفلفل".

٨٩ - والسيد شو هو المدير الإداري لخطوط لونستار الجوية وهو مستشار اقتصادي للرئيس تايلور. وقد حاول الفريق التحدث معه بشأن مشاركته مع أفيوجينكس وتيمكس، وحاول الاتصال به هاتفيًا مرات لا تُحصى، وزار مكاتبها مرات عديدة وفي النهاية قدم رسالة بأسئلة مفصلة. وحتى الآن لم يرد أي رد عليها. ورئيس خطوط لونستار الجوية هو بينوني أوري، وهو مفوض الشؤون البحرية، ولدى الفريق وثائق تثبت أنه أدى دوراً رئيسياً في تحويل الأموال من سجل السفن والشركات في ليبيا (LISCR) لتمويل شراء ونقل أسلحة انتهاكاً لجزاءات الأمم المتحدة (انظر S/2001/1015).

٩٠ - ويبيّن الجدول ٤ الكيفية التي استخدمت لها إشارة نداء لونستار في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وشباط/فبراير ٢٠٠٣ لرحلات من بوركينا فاسو إلى ليبيا اشتبه في أنها تقل إمدادات عسكرية. وسيتيح أيضًا المشروع المشترك لخطوط لونستار الجوية وأفيوجينكس للحصول على طائرتين من طراز بوينغ ٧٢٧-٢٠٠ لحكومة ليبيا تحسين قدرها الداخلية على نقل الأسلحة انتهاكاً لجزاءات الأمم المتحدة. ومدى وقدرة هذه الطائرات مثالي لسرعة شحن الأسلحة الخفيفة والذخائر وهي ذات استخدام مزدوج لتوليد الإيرادات بنقل الركاب ونقل الأسلحة عند الضرورة.

زاي - الصلة بين بلغراد - الكونغو - ليبيا؟

٩١ - يشعر الفريق بالقلق لأنه من المخطط شحن المزيد من الأسلحة من بلغراد إلى ليبيا عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد بعث الفريق برسالة بالفعل إلى حكومة جمهورية

الكونغو الديمقراطية يطلب فيها إيضاحا بشأن ما إذا كانت شهادة مستعمل نهائى أصدرها وزارة الدفاع فيها (انظر المربع) صحيحة. ولم يرد أي رد على ذلك.

شهادة مستعمل نهائى من جمهورية الكونغو الديمقراطية

جمهورية الكونغو الديمقراطية

وزارة الدفاع الوطني

مندوب الوزير [كذا]

شهادة مستعمل نهائى

يؤكد هذا أن وزارة الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأذن بموجبه لشركة حيف المحدودة، جزر فرجن البريطانية، بأن تشتري عن طريق "زاستافا" كاراغوفاتش، برافيبارزان، أوزيتشي، صربيا، المنتجات التالية:

No SERIE	DESCRIPTION	QUANTITY	OBS
01	Ammunition 7.62x39	10 000 000	
02	Ammunition 7.62x54 mm	5,000 000	
03	Assault rifle 7.62 M70AB2	5 000	
04	Machine gun PKM (M84)	100	
05	Automatic grenades for RB-M57	30	
06	30 mm grenades for RB-M57	10 000	
07	Hand rocket launcher RB-M57	1 000	
08	Round 90 mm for RB-M57	10 000	
09	Pistol CZ 99	500	
10	Ammunition 9 mm	500 000	

وتعهد وزارة دفاع جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا وتوكل أن المعدات المذكورة أعلاه لن يعاد تصديرها أو نقلها إلى بلد آخر دون تصريح كتابي من سلطات صربيا وستستخدم لأغراض الدفاع لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كينشاسا ، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣

مندوب الوزير للدفاع الوطني

إيرونغ - أ - وان

٩٢ - وهناك أوجه تماثل عديدة بين هذه الشحنة المقترحة وشحنات الأسلحة من تيمكيس للأسلحة إلى ليبريا من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢ وذلك على النحو التالي:

• الأسلحة الواردة في شهادة المستعمل النهائي الصادرة عن "جمهورية الكونغو الديمقراطية" هي ذات الأنواع التي وردت من ذات المصنع في شحنات عام .٢٠٠٢

• تشتراك تيمكس في هذه الصفقة ولها علاقة مع شركة جيف منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ (انظر المرفق السادس).

• شركة النقل هي خطوط دوكور الجوية العالمية بطائرتها من طراز لوكهيد 3C-QRL وشقيقتها 3C-QRQ في وضع الاستعداد.

• شركة التسهيلات هي إنتربيغ.

• تمارس شركة إنتربيغ مساعيها بقوة لدى هيئة الطيران المدني للحصول على تصريح لشركة دوكور.

• وكيل التسهيلات، ليوبو ميلنكتوفيتش، هو نفسه.

٩٣ - وقد رفضت هيئة الطيران المدني الصربية التصريح لخطوط دوكور الجوية العالمية بالهبوط في بلغراد، مما يظهر أهمية وجود منظم طيران مدني مستقل في صربيا. وقد علم الفريق أن السمسار وشركة دوكور ينظران في نقل مطار التحميل إلى سراييفو لتجنب التأخير في بلغراد.

٩٤ - وكما لوحظ في الجدول ٤، وجد الفريق أن هناك عدداً من طائرات الشحن أقلعت من كينشاسا وهبطت في مطار روبرتسفيلد الدولي في عام ٢٠٠٣. وقد أبلغت هذه الرحلات الجوية إلى الفريق على أنها تحمل معدات عسكرية. ومن الممكن جداً أنه على الرغم من أن الأسلحة في حالة بلغراد الجديدة ربما تكون قد نُقلت جواً أصلاً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن المستعمل النهائي في آخر المطاف للمعدات العسكرية هو حكومة ليبيريا.

حاء - شحنات أخرى

٩٥ - شكلت شحنات الأسلحة الست من بلغراد تعزيزاً كبيراً لحكومة ليبيريا، إلا أنها لم تكن الشحنات الوحيدة التي سُلمت أخيراً. وواصل الفريق جمع أدلة ثبت أن السلطات الليبية ما زالت تعتمد على استعمال الطائرات لشراء الأسلحة. ورغم الموقف غير المتعاون الذي تتخذه السلطات الليبية، تمكّن الفريق من تحديد بعض رحلات الشحن الجوي المشتبه فيها غير المقررة وذلك بتحليل المعلومات التي جُمعت من مراقبى حركة المرور الجوى في عدة بلدان أفريقية وأوروبية ومقارنتها بسجلات ملخص الرحلات الجوية اليومى في مطار

روبرتسفيلد الدولي. وقد أثبتت الفريق أنه في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، لا تظهر في سجلات روبرتسفيلد ١٠٤ رحلات جوية الفريق على علم بها. وعلى أساس إفادة شهود العيان، وصفوا تفريغ ذخائير من هذه الرحلات، يشتبه الفريق في أن ست رحلات غير مسجلة على الأقل انتهكت حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

الجدول ٤

الرحلات المشتبه فيها

التاريخ	إشارة نداء الطائرة	نوع الطائرة	التسجيل	المسار
27 November 2002	NL 003	MD 83	SU BMP	OUAGA/RIA
27 November 2002	NL 004	MD 83	SU BMP	OUAGA/RIA
28 November 2002	NL 002	MD 83	SU BMP	OUAGA/RIA
28 November 2002	LXO 0778	MD 83	SU BMF	RIA/ASWAN
30 November 2002	NL 003	YK 40	RA 87260	OUAGA/RIA
12 December 2002	ALI 004	YK 40	RA 87260	OUAGA/RIA
13 December 2002	ALI 005	MD 83	SU BMF	OUAGA/RIA
13 January 2003	AZZ 210	IL 76	ST APS	OUAGA/RIA
14 January 2003	RELIEF 103	IL 76	ST APS	RIA/KINSHASA
17 January 2003	RELIEF 102	IL 76	ST APS	KINSHASA/RIA
17 January 2003	RELIEF 102	IL 76	ST APS	RIA/KINSHASA
17 February 2003	NL 004	MD 83	SU BMF	OUAGA/RIA
17 February 2003	LX 0779	MD 83	SU BMF	RIA/CAIRO

التسجيل الوطني: RA : الاتحاد الروسي؛ ST : السودان؛ SU : مصر.
الشركات : ALI : الخطوط الجوية الليبية؛ AZZ : شركة عزة للنقل الجوي المحدودة (السودان)؛ LXO : الأقصر للطيران (مصر)؛ NL : شركة لون ستار الجوية (مستأجرة من حكومة ليبيريا).

الإغاثة: شركة خدمات نقل الإغاثة المحدودة (المملكة المتحدة).

٩٦ - يمكن أن تكون هذه الرحلات للنقل من واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و شباط/فبراير ٢٠٠٣ ، ومن كينشاسا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ . وكانت إحدى شركات النقل الجوي شركة لون ستار الجوية التي يملكها السيد شو. ولم تكن غالبية شركات النقل الجوي متعاونة في تقديم المعلومات. ووفقا لرسالة وردت في

٤ نيسان/أبريل منبعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة، قامت شركة الأقصر للطيران بأربع رحلات إلى ليبيريا "استُخدمت حصراً لنقل رجال أعمال".

طاء - استخدام السفن لنقل السلاح

٩٧ - لا توجد مرافع طبيعية ذات مياه عميقه في ليبيريا بالرغم من أن أهاراً عديدة تصب في الحيط الأطلسي. والرافع الأربعة هي مونزوفيا وبوكانان وغرينفيل وهاربر. وهي جميعها بحاجة إلى جرف أعماقها باستمرار. والمرفأ الرئيسيان هما مونزوفيا وبوكانان. ومرفأ مونزوفيا هو المرفأ الأساسي ويتحكم معظم التجارة العامة. والمراسي محدودة، وهناك ترتيبات حالياً لإزالة حطام إحدى السفن على امتداد الرصيف. وهناك مرسى صغير للنفط لنقلات النفط ومرسى صغير مهجور لخام الحديد بالجملة. ولا تستطيع السفن التي يتجاوز غاطسها ٣٠ قدماً دخول المرفأ. والقدرة على مناولة الشحن العام والحاويات محدودة، ويعين على السفن أن تستخدم معداتها.

٩٨ - وتستخدم سفن صيد السمك الساحلي، ومعظمها من البلدان المجاورة، مرسى صغير منفصل. وإرشاد السفن إلى الملاحة في جميع المراكز، ولكن يبدو أن هناك مرشدين للسفن فقط يعملان لدى هيئة الملاحة الوطنية. والقاطرات البحرية متوافرة.

٩٩ - وزار فريق الخبراء مرفأ مونزوفيا الحر واجتمع بالمدير العام هيئة الملاحة الوطنية، السيد ألفونسو غاي، الذي رفض في البداية التعاون مع فريق الخبراء. ولكنه قدم في نهاية الأمر رداً كتابياً على استبيان فريق الخبراء (المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣). غير أنه لم يقدم أي تفاصيل هامة عن السفن التي وفدت إلى مرفأ بوكانان بالرغم من أن هذه التفاصيل طُلبت منه.

١٠٠ - وأصبح من اليسير نقل السلع دون أن يطلع أي طرف على محتويات البضاعة المشحونة لأن الشحن البحري ينحو بشكل متزايد إلى تعبئة البضاعة في حاويات. وتتم تعبئة الحاويات وختمتها في بلد المنشأ وتظل مختومة إلى أن تصل إلى وجهتها النهائية.

١٠١ - ويمكن ألا يكشف التفتيش أيضاً في ليبيريا عن البضاعة التي يتم إفراغها. ووقعت وزارة التجارة والصناعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عقداً مع شركة بيفاك الدولية الفرنسية للقيام بالتفتيش السابق على الشحن لجميع الصادرات والواردات. ونص العقد على الإشراف على النوعية والكميات والتحقق من الأسعار والتصنيف الجمركي وتحديد القيمة لأغراض الرسوم الجمركية لجميع الواردات، والإشراف على النوعية والكميات والتحقق من الأسعار لجميع الصادرات. وانتهت مدة العقد مؤخراً، ولكنه قيد التجديد. ويتواصل تقديم الخدمات بموجب شروط العقد السابق، ويجري التفاوض على عقد جديد.

١٠٢ - وزوّدت شركة بيفاك الدولية فريق الخبراء معلومات تفصيلية عن أنشطتها. وتقدّم الشركة تقارير شهرية عن أنشطتها إلى وزارة التجارة والصناعة، وأتيحت نسخة من التقرير عن شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ والتقرير عن شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى فريق الخبراء للنظر فيما.

١٠٣ - لوحظ أن الحكومة تمنع إعفاءات عشوائية للسلع المستوردة، وليس في وسع شركة بيفاك سوى الامتثال. ولا يباح لها القيام بالتفتيش فيما يتعلق بجميع السلع الخاضعة للإعفاءات. ولا تقدم السلطة التي تمنع الإعفاءات سوى وصفاً للسلع في التقارير الشهرية، ويمكن بسهولة استيراد العتاد العسكري دون علم شركة بيفاك.

١٠٤ - ومن غير المرجح أن يتم حالياً جلب العديد من الأسلحة إلى ليبيريا عن طريق البحر، وذلك للأسباب التالية :

- إن الحاجة إلى السلاح قليلة نسبياً، وليس هناك أدلة كثيرة على استيراد أسلحة ثقيلة؛

- هناك احتمال أقل للكشف عن عمليات تسليم الأسلحة سريعاً عن طريق الجو لأن مدة المرور العابر قصيرة؛

- من الأسهل في إطار الشحن الجوي تغيير المسار ومدة التسليم؛

- إن سرعة التسليم بواسطة الطائرات تترك مجالاً أقل للكشف عن هذه العمليات.

١٠٥ - ويصعب إثبات مزاعم مفادها أن سفن نقل الأخشاب تُستخدم بانتظام بجلب الأسلحة إلى ليبيريا. فالشركات التي تقوم بهذه التجارة تدرك إدراكاً متزايداً أنها قد تعرّض استثمارها للخطر في حال أصبحت ضالعة عن قصد في هذه الأنشطة. وأشارت غالبية التقارير وإن لم تثبت صحتها، عن وصول أسلحة إلى ليبيريا على متن السفن، وإلى أن تلك السفن وفدت إلى مرفأ بوكانان. وصعب على فريق الخبراء التتحقق من صحة تلك التقارير، ولم تساعد السياسة التي اعتمدها هيئة المرافق الوطنية بالاكتفاء بحد أدنى من التعاون فريق الخبراء في هذه المهمة. وحاول فريق الخبراء أيضاً زيارة مرفأ بوكانان، ولكن الأمم المتحدة رفضت منحه الترخيص الأمني لذلك. وزوّد السيد جوزف ونغ، من شركة الأخشاب الشرقية، ورئيس المرفأ التابع له في بوكانان فريق الخبراء بجميع المعلومات التي طلبها عن حركة السفن التي وفدت إلى مرفأ بوكانان. ونفى أن تكون أي شحنات أسلحة قد مرّت عبر المرفأ. ولكن فريق الخبراء يعتقد أن شحنتين مزعومتين من الأسلحة وصلتا عن طريق البحر تستحقان على وجه التحديد مزيداً من التحقيق:

• أفاد شهود عيان بأنه تم تفريغ قطع مدفعية مقطورة من إحدى السفن في مرفأ بوكانان في آذار/مارس ٢٠٠٣؛

• وصلت سفينه إلى مرفأ هاربر في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وأفرغت أسلحة. وتعتبر هذه أول شحنة مهمة التي تصل إلى مرفأ هاربر، وقد تكون دليلاً على خطط الحكومة لتعزيز الأمن هناك لمواجهة الأنشطة المتزايدة لجهات فاعلة مسلحة غير رسمية في المنطقة.

١٠٦ - وحقق فريق الخبراء أيضاً في تقارير أفادت بأن الزورق BV-2 ضالع في انتهاك المعايير التي فرضتها الأمم المتحدة. وهو زورق تابع لخفر السواحل الليبي لا يتجاوز طوله ٢٠ متراً ولا يتسع للحاويات. وقبطانه هو كوفي غلوبغا، ومن المحتمل أن يكون قد استُخدم في عام ٢٠٠٣ لنقل إمدادات عسكرية محدودة حُملت في مونزوفيا وأفرغت في مرفأ على امتداد الساحل. ولكن ذلك لا يشكل بحد ذاته نشاطاً ينتهك المعايير.

ثانياً- جبهة الليبيين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية

١٠٧ - تخضع جبهة الليبيين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية لحظر السلاح، وهي جهة مسلحة غير رسمية. وأجرى فريق الخبراء مقابلات مع أعضاء الجبهة في غينيا وفي بو-ووترسايد، بليبيا، حيث تفحص أسلحتهم. ويبدو أن الجبهة لا تدرك أنها خاضعة لحظر السلاح من جانب الأمم المتحدة إذ لم يمانع أعضاؤها في إبراز أسلحتهم لفريق الخبراء.

١٠٨ - وعدد كبير من الأسلحة التي فحصها فريق الخبراء بندق أوتوماتيكية من طراز M70AB2 – تتطابق أرقامها المسلسلة مع الشحنات التي وردت إلى حكومة ليبية في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢ والمشار إليها أعلاه، مما يضفي المصداقية على مزاعم جبهة الليبيين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بأنها تستخدم أسلحة مصدرة.

١٠٩ - وبالإضافة إلى البنادق المحمولة، تملك الجبهة قاذفات قنابل صاروخية من طراز RPG-7 ومدافع رشاشة خفيفة من طراز PKM ومدفع رشاشة من طراز RPK و RPD و عدد قليل من بنادق FN FAL. وتملك أيضاً مدفعي هاون من صنع بريطاني عيار ٨١ ملم وثمانية مدفع رشاشة ثقيلة من طراز DSHK عيار ١٢,٧ ملم وقطعي مدفعية مضادة للطائرات على الأقل من طراز BZT عيار ١٤,٥ ملم.

١١٠ - وأشار عدد من البعثات الدبلوماسية في كوناكري وأحد المسؤولين الرسميين إلى أن شركة Katex Mine، وهي شركة للتعدين والتجارة مقرها كوناكري، قامت بدور في تزويد جبهة الليبيين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية بالسلاح. وهي مسؤولة عن رحلتين

قامت هما طائرة من طراز 76 Illyushin بين طرابلس وكوناكري في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وعلى متنها حمولة خطيرة. وباءت محاولات فريق الخبراء لبحث المزاعم مع الشركة في كوناكري بالفشل. غير أن هذه القضية تستحق المزيد من التحقيق. وأبلغ أحد أفراد الجبهة فريق الخبراء بأن الأسلحة التي تسلّم في كوناكري ثُنِقل بالشاحنات إلى ماسينا.

١١ - وهناك أيضا تقارير تفيد بأن ضباط اتصال غينيين يتلقون بصحبة الجبهة داخل ليبريا. ويبيّن شريط مصور للجبهة أفرادا يرتدون الزي العسكري الغيني يتغلبون من الحدود الغينية داخل ليبريا حتى تومانانغ (انظر المرفق السابع). وتعذر على فريق الخبراء أيضا التثبت من أن هؤلاء الأفراد هم من العسكريين الغينيين.

شهادات غينية وإيفوارية مزيفة للمستعمل النهائي (المرفق الثامن، ألف وباء)

حصل فريق الخبراء أيضا على نسخة من شهادة غينية للمستعمل النهائي استُخدمت في بيلاروس وسلوفاكيا في نهاية عام ٢٠٠٢. وحصل فريق الخبراء على نسخة من بيلاروس. ومع أن حكومة غينيا أبلغت فريق الخبراء بأن الشهادة مزيفة، فقد استُخدمتها عدة أشخاص في أوروبا الشرقية أداروا أعمالهم في السابق عن طريق غينيا وحصلوا على أسلحة لحكومة غينيا والأشخاص الذين يسعون إلى انتهاك الحظر المفروض على ليبريا. واستُنسخت في تقرير سابق (١٠١٥/٢٠٠١، المرفق ٦) شهادة غينية أخرى مزيفة للمستعمل النهائي استُستخدمت لتغطية شراء عتاد عسكري لحكومة ليبريا بما ينتهك الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. ويحتمل أن تكون شهادة المستعمل النهائي قد استُخدمت للحصول على إمدادات لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية أو حكومة ليبريا، مما يظهر مرة أخرى الحاجة إلى إصلاح نظام شهادة المستعمل النهائي.

وثبت أيضا لدى فريق الخبراء أن شهادة المستعمل النهائي الإيفوارية التي نشرت بوصفها المرفق ٤ للوثيقة ١٠١٥/٢٠٠١ مزيفة. وأطلعت وزارة الدفاع الإيفوارية فريق الخبراء على شهادة أصلية ووافقته الرأي بأن وجود نظام موحد لشهادات المستعمل النهائي يمكن أن يؤدي إلى تفادي هذا النوع من المشاكل.

صواريغ أرض - جو من طراز Strela في حوزة جبهة الليبرين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية

١١٢ - شاهد فريق الخبراء أيضا شريطا مصورا يعود إلى شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ يظهر عدّة مئات من البنادق المحمومية من طراز M70 تم الاستيلاء عليها في تامنيرغ. وتطابق الأرقام المسلسلة لهذه البنادق أيضا مع الشحنات الست التي وردت من بلغراد في عام ٢٠٠٢ (انظر الفقرة ٧٢ أعلاه). وحصل فريق الخبراء أيضا على شريط مصور لأعضاء في جبهة الليبرين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في ليبيريا بحوزتهم تسعه صواريغ أرض - جو من طراز Strela. وتزعم الجبهة أنها استولت عليها من المنشقين الذين تدعمهم ليبيريا والذين قاموا بغزو غينيا في عام ٢٠٠٠. ويبدو أن هذه الصواريغ تتطابق مع شحنة أسلحة انتهكت الجزاءات نظمها سانجيفان روبره وسلّمت إلى ليبيريا في أيار/مايو ٢٠٠٢ بواسطة طائرة من طراز 76 Ilyushin (رقم التسجيل TL-ACU) تابعة لشركة الخطوط الجوية ستر أفريقيان السابقة التي كان يديرها تاجر الأسلحة فيكتور باوت (انظر الوثيقة S/2001/1015). وحصل فريق الخبراء على نسخة من أمر الشحن الذي صادرته الشرطة البلجيكية من السيد روبراه عندما احتجزته في عام ٢٠٠٢. ويبدو في جميع الاحتمالات أن القوات الغينية أعطت جبهة الليبرين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية هذه الأسلحة بعد أن استولت عليها من المنشقين المدعومين من ليبيريا أثناء القتال في غينيا في عام ٢٠٠٠.

ثالثاً - حركة الديمقراطية في ليبيريا

١١٣ - تبدو هذه الفئة التي يطلق عليها اسم حركة الديمقراطية في ليبيريا حسنة التسلیح. ولكن تعذر على فريق الخبراء الحصول على معلومات يمكن الوثوق بها عن أنواع الأسلحة المستخدمة ومصادرها.

الجزء الثالث الطيران المدني

أولاً - إدارة المجال الجوي

١١٤ - اتفقت غينيا وليبيريا وسيراليون في عام ١٩٧٥ على المراقبة الجوية المشتركة على المجال الجوي لكل منها في إطار منطقة روبرتس لعلوم الطيران. واحتارت ليبيريا منذ عام ٢٠٠١ أن تمارس من طرف واحد المراقبة المؤقتة على مجالها الجوي الذي تزعم أنه حقها السيادي. وتقول السلطات الليبرية أنها ترغب في تعزيز الأمن الوطني. ويرى فريق الخبراء أنها محاولة ترمي في جزء منها إلى التعطيم على الرحلات الجوية إلى ليبيريا التي تنتهي في الجزاءات.

١١٥ - وكجزء من استراتيجية عدم التعاون هذه، لا تطبق منطقة عمليات الطيران القواعد المتعلقة بخدمات الحركة الجوية المتصلة بتقسيم ومسؤوليات المجال الجوي، على النحو الذي حرى تحديده في كتاب الاتفاق الموقع في عام ٢٠٠١ بين منطقة معلومات الطيران ووحدة توجيه هبوط الطائرات في مطار روبرتسفيلد الدولي. وتشكل هذه الممارسة خطراً على سلامة الملاحة الجوية وأدت إلى ارتفاع عدد الحرائق الناجمة عن سوء التنسيق. وحلّ فريق الخبراء حركة الرحلات الجوية في المنطقة في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وتبيّن له أن ٩٨ رحلة جوية فقط خضعت للتنسيق من أصل ٩٧٩ رحلة جوية تم تسجيلها. وهي تمثل ١٠ في المائة فقط من حركة الرحلات الجوية، مما يدل على أن الحالة بالغة الخطورة.

١١٦ - وسعى المجتمع الدولي عقد في داكار في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، برعاية المكتب الإقليمي التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي، إلى تحسين هذه الحالة في منطقة معلومات الطيران الملحقة بمطار روبرتسفيلد الدولي.

١١٧ - ولاحظ المجتمعون أن هناك حاجة إلى تعاون أفضل لتعزيز كفاءة إدارة المجال الجوي وسلامة الملاحة الجوية. ولاحظ المجتمعون أيضاً أنه ينبغي، من أجل كفالة سلامة الملاحة الجوية، أن تقيّد جميع وحدات الحركة الجوية بالأحكام المتعلقة بتنسيق الحركة الجوية التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي.

١١٨ - وتعاني منطقة معلومات الطيران الملحقة بمطار روبرتسفيلد الدولي من عدد من أوجه القصور والتقصص الواضح في هذا الخصوص. وقد أضرت ليبريا إلى حد بعيد لسلامة الطيران بانسحابها من الاتفاق المتعلق بمنطقة معلومات الطيران.

١١٩ - وأكّدت ليبريا من جديد أنها ستواصل مراقبة مجالها الجوي. وإن كان وزيراً، قد اعتمد مع وزيري غينيا وسيراليون، المبادئ التالية في اجتماعهم المقود في داكار :

- الالتزام بالحفاظ على وحدة منطقة معلومات الطيران الملحقة بمطار روبرتسفيلد الدولي واستئناف تشغيلها العادي قريباً؛
- الالتزام بعقد اجتماع للوزراء خلال ثلاثة أشهر لمناقشة مسائل استئناف العمل بمنطقة معلومات الطيران؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة تشغيل دوائر الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية عبر السواتل في مطار روبرتسفيلد الدولي لكفالة سلامة الحركة الجوية وتنظيمها وفعاليتها ضمن منطقة معلومات الطيران؛

- اضطلاع منظمة الطيران المدني الدولي وأمانة منطقة معلومات الطيران الملحقة بمطار روبرتسفيلد الدولي بعهدة تقييم مشتركة في ليبيريا ودول أعضاء أخرى من أجل تحديد الاحتياجات المستقبلية والتدابير التصحيحية.

ثانيا - سجل الطائرات

- ١٢٠ - استجابة للطلب الوارد في القرار (٢٠٠١) ١٣٤٣ بأن تقوم ليبيريا بإيقاف "جميع الطائرات المسجلة في ليبيريا عن العمل ضمن ولايتها القضائية إلى أن تستكمل سجل طائراتها بموجب المرفق السابع لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ وتقدم للمجلس معلومات مستكملة عن تسجيل وملكية كل طائرة مسجلة في ليبيريا"، أعدت حكومة ليبيريا وثيقة شاملة وأقرّها. وأرسلت هذه الوثيقة إلى منظمة الطيران المدني الدولي وتم توزيعها، وجرى تغيير التسجيل الوطني من EL إلى A8. ولكن لم يُعمل بعد بهذا السجل الجديد.

ثالثا - التحقيق في تحطم طائرة Antonov 12 في عام ٢٠٠٢

- ١٢١ - تناول فريق الخبراء في تقريريه السابقين (انظر S/2002/1115 و S/2002/470) حادثة طائرة Antonov 12 التي قدمت من تشاد وتحطمت في مطار روبرتسفيلد الدولي. وهو يشتبه بأن الطائرة كانت تنقل أسلحة بما ينتهك الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. ولم يزود فريق الخبراء بأي معلومات جديدة بالرغم من تجديده طلب المعلومات عن الحادثة.

- ١٢٢ - وأفادت وزارة النقل بعدم توافر المعلومات عن الطائرة وطاقمها لأن أفراد الطاقم توفوا منذ مدة طويلة ولأن بلد التسجيل (جمهورية مولدوفا) لم يستجب لطلب تقدمت به حكومة ليبيريا للمساعدة في التحقيق. ويعتقد فريق الخبراء أن السلطات الليبية تعتمد على المسألة لأن حمولة الطائرة مثيرة للجدل.

- ١٢٣ - وما زال باستطاعة ليبيريا، إن رغبت في ذلك، أن تقييد بمقتضيات المرفق ١٣ لمنظمة الطيران المدني الدولي المتعلقة بالتحقيق في الحوادث. وبما أن ليبيريا ترفض تقديم تقرير فإنه:

- يتعذر على منظمة الطيران المدني الدولي التوصل إلى استنتاجات تتيح للطيارين وشركات الطيران ومراقبى الملاحة الجوية تفادي تكرار حوادث؛
- لن تعرف أسر الضحايا أبدا ما حدث وأسبابه.
- لا يمكن دفع أي تعويضات.

- ١٢٤ - وللحصول على معلومات إضافية عن الطائرة، سافر فريق الخبراء إلى تشاد للاجتماع بوزراء النقل والدفاع والمالية والميزانية. ولم يحصل على معلومات جديدة وتعذر

عليه الاجتماع بوزير الخارجية بالرغم من المحاولات المتكررة لذلك. ولم تردّ اندجامينا على الرسائل التي وجهها فريق الخبراء إليها لاحقا.

الجزء الرابع الناس

أولاً - السيطرة على مناطق الناس هي أولوية عسكرية لجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحكومة

١٢٥ - أجرى فريق الخبراء عدداً من المقابلات مع تجار وسماسرة الناس ومحترفي التنقيب عنه. وفي عام ٢٠٠٣ اشت肯ى ثلاثة تجار وخمسة سماسرة مسجلين من الحالة الأمنية وأثراها على الإنتاج المحلي. والتطور الأكثر إثارة للقلق هو أن قوات جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية تسعى بجدية على ما ييدو لاحتلال مناطق استخراج الناس الرئيسية، كجسر لوفا ومخيم إسرائيل ومخيم سميث ووياسو (وياسوا) في غرب ليبيريا. ويبدو أن الجبهة ترغب في توليد دخل مستقل لجهودها الحربية عن طريق إنتاج الناس. وأكَّد مقاتلو الجبهة لفريق الخبراء أهمَّ بدأوا القيام بمزيد من الاتجار المنتظم بالناس، ولا سيما عبر غينيا. وتسبَّب ذلك بمناقشات وتوتر في أوساط القيادة. ولكن ييدو أن بعض القادة يهتمون الآن بالحصول على دخل مستقل من غينيا.

١٢٦ - وقدَّم وزير الدفاع، دانيال تشيا، إحاطة لفريق الخبراء عن هذه المسألة وقال إن أحد أهدافه الرئيسية الحيلولة دون استمرار حصول جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على إنتاج الناس. ويصعب في الوضع الحالي وجود منطقة في ليبيريا يمكن اعتبار الناس الخام المستخرج منها ماسا لا يموّل الصراعات.

١٢٧ - وتوكَّد هذه التطورات الأخيرة المخاوف التي طالما جرى الإعراب عنها من أن الناس يمثل قيمة استراتيجية كبيرة لجميع الفئات المسلحة، وتوكَّد كذلك أهمية عملية كيغوري.

١٢٨ - وكانت الجزاءات قد فُرضت على تصدير الناس الليبيري الخام بعد أن قدَّم فريق الخبراء المعنى بسيراليون تقريراً عن النتائج التي توصل إليها (انظر 1195/2000/S). ويظهر ذلك التقرير كيفية استيراد بلجيكا لكميات كبيرة من الناس تفوق كثيراً الناس المتوافر في ليبيريا كمَا وحودة. وفي غالبية الحالات كان ذلك الناس جزءاً من تجارة غير مشروعة من بلدان أخرى استخدم فيها اسم ليبيريا للتمويل.

١٢٩ - أدى فرض الحظر، المصحوب بتقدم في عملية السلام في سيراليون، إلى اختفاء الماس الخام الذي يحمل علامة تشير إلى أنه ليري المصدر من الأسواق الدولية. ولم تسجل أي حالة تتعلق بعمليات استيراد رسمية للumas الليبri الخام منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠١.

١٣٠ - وتواصل هريب الماس الخام من ليري وأفاد فريق الخبراء في تقاريره (S/2001/1015 و S/2002/470 و S/2002/1115) بأن الماس الليبri كان يهرب إلى بلدان سيراليون وغينيا وكوت ديفوار المجاورة. وانخفاض مستوى التهريب بسبب انعدام الأمن داخل ليري. كما أن انعدام الأمن الذي يسود كوت ديفوار منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أثر في الاتجار غير المشروعة بالumas الليبri عن طريق أبيدجان.

ثانياً - نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشآ

١٣١ - بدأ تطبيق نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشآ المتعلقة بتجارة الماس الخام في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عقب الاجتماع الثاني عشر لأعضاء عملية كيمبرلي، الذي عُقد في إنترلا肯 في سويسرا. وأبدى ما يربو على ٥٠ حكومة والاتحاد الأوروبي الاستعداد لتطبيق هذا النظام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أنه في هذا اليوم المحدد، لم تكن هناك إلا حفنة من البلدان الجاهزة لتنفيذها، بدأت عملية التنفيذ. وانضم الاتحاد الأوروبي إلى هذه العملية في ١٣ شباط/فبراير. وإزاء عدم وجود شهادة موحدة، جاؤ كل عضو من الأعضاء الذين يربو عددهم على خمسين عضواً إلى طباعة وتعميم شهادات خاصة به تكون مطابقة لشهادات كيمبرلي.

١٣٢ - إن هذا النظام هو أساساً بمثابة نظام لمراقبة الصادرات والواردات. وبموجبه، تعمل البلدان المنتجة على مراقبة إنتاج الماس الخام ونقله. وتوضع شحنات الماس الخام في حاويات مختومة يستحيل التلاعب بها، ويجري إصدار شهادة كيمبرلي لكل شحنة منها. وعلى البلدان التي تعيد تصديره التأكد من أن الماس الخام المرفق بشهادة من شهادات عملية كيمبرلي هو وحده فقط الذي يخضع لسلسلة المعاملات التجارية من الاستيراد حتى التصدير. ويتم حظر واردات الماس الخام غير المرفقة بشهادة من هذه الشهادات صادرة عن جهة مشاركة في هذه العملية.

ألف - ليري

١٣٣ - منذ أن رفع الفريق تقريره السابق (S/2002/1115)، حققت ليري بعض التقدم في إقامة نظام موثوق به لإصدار شهادات المنشآ للumas. وقامت حكومة ليري، بالتعاون مع مؤسسة "Initiative"، وهي مؤسسة استشارية جنوب أفريقية، وبرأس المال شارك في تقديمها

المصرف التجاري الأفريقي المحدود الذي يتخذ من جوهانسبرغ مقرًا له، بوضع خطة لاستحداث شهادة منشأ وطنية. وتم إعداد مسودة شهادة جديدة وأفادت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بأنها وضعت موضع التنفيذ التدابير الكفيلة التي تكفل، فور رفع الحظر، عدم تصدير ما يستخرج من ماس في ليبيريا إلا إذا ما كان منه مرفقاً بشهادة منشأ من شهادات عملية كيمبرلي.

١٣٤ - ووفقاً لوزير الأرض والمناجم والطاقة، جنكيتر دنبار، أصدرت شركة رائدة دولية تطبع الأوراق النقدية شهادة رفيعة الجودة يستحيل التلاعب بها، ورفع إلى البرلمان مشروع لتعديل القانون المتعلق بالمعادن والتعدين لضممان اتفاقه مع عملية كيمبرلي.

١٣٥ - والتدابير الأخرى الجديدة التي تعتمد الوزارة تنفيذها هي تنظيم جميع عمال المناجم الذين يحملون تراخيص في تعاونيات، وإنشاء نظام لرصد إنتاجهم جميعاً، ووضع خطة للمشروع في تطبيق نظام حوسب لتحديد هويات جميع عمال المناجم وفي الوقت نفسه تتبع إنتاجهم وتتبع كميات الماس التي تباع إلى الجهات المشترية التي تحمل تراخيص.

١٣٦ - وتتولى وزارة الأرض والمناجم والطاقة مهمة تنسيق النظام بالشراكة مع وزارة المالية ومصرف ليبيريا المركزي. وتأمل وزارة الأرض والمناجم والطاقة بإنشاء مركز لتقييم جودة المعادن وإصدار شهادات لها، يزود بالحواسيب وموصول بالإنترنت بحيث يتمكن من تزويد عملية كيمبرلي بما تحتاجه من خدمات.

١٣٧ - كما اتصلت ليبيريا بجنوب أفريقيا، التي ترأس عملية كيمبرلي، للانضمام لها. وقدمت جميع المستندات الالزمة لذلك وأبلغ وزير الأرض والمناجم والطاقة الفريق أن رئيس العملية أخبره أن بوسع ليبيريا الانضمام إليها في حالة رفع مجلس الأمن الحظر الذي يفرضه على تصدير الماس.

١٣٨ - وأكبر التحديات المباشرة التي على ليبيريا مواجهتها هو الصراع الحالي الدائر فيها. ويتعذر في ظل استمرار هذا الصراع اعتبار أي منطقة في ليبيريا "منطقة خالية من الصراع". ويلزم إجراء تقييم موضوعي حيادي لإنتاج الماس تولاه شركة استشارات مستقلة مرموقة دوليا متخصصة بمسائل استخراج الماس أو الاستشارات الجيولوجية. وينبغي أن يكون الغرض من ذلك تحديد الماس الذي لم يُنتج إلا من الأرضي الليبرية. وما برحت تصل إلى مسمع الفريق أخبار عن وجود كميات مكذبة من الماس في ليبيريا أُنفتحت في سيراليون.

١٣٩ - وثمة خطوة ثانية ينبغي اتخاذها تتمثل في إجراء استقصاء مفصل لتحديد الجهات المنتجة للماس وأنواع الماس الذي تنتجه ومكان إنتاجه. ويستحيل القيام بذلك ما لم تخمد حدة الصراع المسلح الدائر حالياً، إذ أن السيطرة على الأرضي شبه معدومة حالياً ويعاني

العديد من المناطق المنتجة للماس من الافتقار للأمن. وأحد الأسباب الرئيسية لإنشاء عملية كيمبرلي هو التأكيد من أن الماس الذي يدخل الأسواق الدولية لا علاقة له بالصراعات.

هرب الماس الليبيري عن طريق استراليا

وزعّت شركة تدعى "Orbal Marketing Services Liberia Limited" منشوراً ترويجياً على شركات الماس في مطلع عام ٢٠٠٣، مستفيضة من إعلان حكومة ليبريا أنها وضعت نظاماً لإصدار شهادات كيمبرلي (انظر المرفق التاسع). وادعى هذه الشركة بأنّ الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على تصدير الماس الليبيري قد رُفع وبأنّ في وسعها تنظيم عملية شراء الماس الخام الليبيري عن طريق مكتبها التمثيلي الموجود في ملبورن، استراليا، الذي يديره قنصل ليبريا في ملبورن. واتضح من تحقيق أجزاء الفريق أن العنوان البريدي الليبيري "95 UN Drive, Namba Point, Monrovia" غير موجود. أما عنوان ملبورن، فهو موجود. وأبلغ الفريق السلطات الاسترالية هذا الاتهام المحتمل للخطر. ولم يتلق الفريق أي جواب على استفسار وجهه إلى وزارة الخارجية الليبيرية لمعرفة ما إذا كان السيد جنكتر هو قنصل ليبريا في ملبورن.

باء - سيراليون وغينيا وكوت ديفوار

١٤٠ - يوجد في سيراليون منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يعمل على أكمل وجه. وأنشأت حكومة سيراليون هذا النظام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠). ومنذئذ، ارتفعت كمية صادرات الماس. وتبيّن الأرقام الواردة في الجدول ٥ بوضوح الزيادة التي شهدتها الصادرات.

الجدول ٥

إحصاءات صادرات سيراليون من الماس

القيمة (دولارات الولايات المتحدة)	الوزن بالفراطة	السنة
١٠٠٦٦٩٢٦,٨١	٧٧٣٧٢,٣٩	٢٠٠٠
٢٦٠٢٢٤٩٢,٢٧	٢٢٥٥١٩,٨٣	٢٠٠١
٤١٧٣٢١٣٠,٣٠	٣٥١٨٥٩,٢٣	٢٠٠٢
١١١٧٩٠٠٠,٥٢		
(في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣)	٧٨٥٥٥,٧٣	٢٠٠٣

المصدر: المكتب الحكومي لشؤون الذهب والماس، فريتاون.

١٤١ - جاءت الزيادة في قيمة الصادرات في عام ٢٠٠١ بعد تطبيق النظام (زيادة بنسبة ١٦٠ في المائة). ومنذئذ، بدأت الصادرات تشهد ارتفاعاً تدريجياً لكنه قوي. وما زالت آفاق الصادرات جيدة. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بلغ متوسط قيمة الصادرات الشهرية ٨,٥ ملايين دولار. وهذه الصادرات تتجاوز الصادرات الشهرية في السنوات السابقة، ويتوقع أن ترتفع إلى ما قيمته ٧ ملايين دولار شهرياً حينما يبدأ إنتاج الكيمبرليات في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومنذ انتهاء عملية نزع السلاح، تم إصدار أكثر من ١٠٠٠ ترخيص لاستخراج الماس في ٤ مناطق من مناطق القبائل.

١٤٢ - وما برح نسب الماس المهرّب تربو على ٥٠ في المائة من الماس الذي يتاجر به. وقدر المكتب الحكومي لشؤون الذهب والماس أن قيمة مجموع الإنتاج تبلغ حالياً ١٠٠ مليون دولار سنوياً، وأن ثمة أحجاراً أرفع جودة تم عبر نظام الشهادات، وهو ما يدل على أن هناك تزايداً في عدد الأفراد الذين بدأوا يتحولون إلى التجارة المشروعة بالأحجار المرتفعة القيمة.

١٤٣ - غير أن الهياكل الأساسية الموجودة في المناطق الغنية بالماس أصبحت بأضرار جسيمة، وما زال التوتر قائماً بين السكان الأصليين وغيرهم من المجموعات. كما أن استعادة الحكومة سيطرتها على مناطق استخراج الماس ما زالت مسألة ملحة. وأن وجود مجموعات من الشبان العدوانيين والتجار اللصوص ساهم في خلق جو من انعدام الثقة والتوتر.

١٤٤ - وأطلقت حكومة سيراليون مبادرة لاستغلال الماس لأغراض التنمية شارك في تمويلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهدف منها إنشاء مشاريع تركز على سكان مناطق القبائل المنتجة للماس. كما أن الجهد الرائد التي بذلت في كونو للمساهمة في إحلال السلام والازدهار عن طريق المبادرات التي تركز على السكان المحليين، توجت بتشكيل حلف كونو لاستغلال الماس في سبيل إحلال السلام.

١٤٥ - وعقدت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ حلقة عمل عن سياسات قطاع الماس، غطت تكاليفها إدارة التنمية الدولية التابعة للحكومة البريطانية، وعالجت المسائل الرئيسية التي تؤثر في صناعة استخراج الماس في سيراليون، من مثل استحداث نظام قانوني مناسب يخول مهمة تنظيمية وتعزيز إنفاذها، وخلق بيئة تجارية أكثر إيجابية. وسيسهم إجراء مسح شامل لجميع المناطق التي رُخصَّ التعدين فيها مساهمة كبيرة في هذا الصدد.

١٤٦ - كما شهدت صادرات غنيّاً من الماس ارتفاعاً على امتداد عام ٢٠٠٢ وذلك في إطار نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، الخاص بها. فتم تصدير ما جموعه ٦٤٦,٦٩ قيراطاً من الماس تبلغ قيمتها ١١٢,٩٧٢,٩٧ دولاراً.

١٤٧ - وقدمت كوت ديفوار أخيرا في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ طلبها للانضمام إلى عملية كيمبرلي. وحاول فريق الخبراء الحصول في مناسبات عديدة على معلومات تفصيلية عن الصادرات وعن الطريقة التي سيعمل بها هذا النظام، إلا وزارة المناجم في كوت ديفوار امتنعت عن إعطاء هذه المعلومات. وأفادت الوزارة بأنه لم تجر أي عملية تصدير رسمية للماس من كوت ديفوار منذ اندلاع الصراع في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأضحت كوت ديفوار قبل الصراع نقطة عبور رئيسية لتهريب الماس الخام الليبيري. وكان ثلاثة تجار معروفين قد عرضوا ماسا على الفريق في زيارات سابقة له.

الجزء الخامس الإيرادات والنفقات الحكومية

أولاً - استعراض عام

١٤٨ - إن حكومة الرئيس تاييلور، المثقلة بالديون، والتي حرمت من الحق في التصويت في صندوق النقد الدولي، والتي تعاني من تقلص سريع في قاعدتها الضريبية وغير ذلك من العوامل الاقتصادية السلبية، تواجه صعوبة في إيجاد الأموال الازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية في حين تتحمل نفقات عسكرية باهظة. وتشكل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها ليبيريا حاليا ظرفا مواتيا تماما لتصاعد العنف وازدياد عدم الاستقرار. وليس لدى حكومة ليبيريا موارد لمواجهة هذه المشاكل.

١٤٩ - وبحلول مطلع شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كانت رقعة القتال قد اتسعت لتشمل شرق ليبيريا، مما أدى إلى توقف أنشطة قطع الأشجار التي تتضطلع بها شركة الأنجشاب الشرقية، التي تشغّل أكبر عدد من العاملين في تلك المنطقة. وباغلاق معظم شركات قطع الأنجشاب الأخرى أبوابها وبانسحاب الوكالات الدولية التي تقدم العون عقب مقتل واحتجاز موظفين دوليين فيها، تبقى شركة فايرستون (Firestone) وحكومة ليبيريا الجهتين الوحيدةتين اللتين تشغلان أعدادا كبيرة من العاملين في البلد. ولم يحصل العاملون في الحكومة على أجورهم لشهور عديدة.

١٥٠ - واضطررت الحكومة الليبية، بسبب هذه الصياغة المالية، إلى القيام عام ٢٠٠٢ بفرض ضرائب غير مباشرة، مما زاد من العبء الواقع على كاهل السكان الذين يعانون أصلا من البطالة التي تبلغ نسبتها ٨٥ في المائة، ويعجزون منذ فترة عن دفع ضرائب الدخل المستحقة عليهم. وإن عمليات النهب وفرض الأتاوات غير الشرعية التي تقوم بها القوات الأمنية الحائنة والابتزاز المالي وغير ذلك من الرشاوى تقوض كل فرصة متبقيّة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتثني المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص عن استثمار رؤوس أموالهم في البلد.

ثانيا - الإيرادات من مصادر خارجة عن الميزانية

- ١٥١ - لم يتجاوز الدخل أبدا ٨٥ مليون دولار في الخمس سنوات الأخيرة. وقد استنفدت منذ مدة طويلة كافة التسهيلات الائتمانية الخارجية. ولم يعد ممكنا إجراء تخفيضات في الخدمات الحكومية إذ تقاد تلك الخدمات أن تكون منعدمة، وأصبحت الإيرادات، غير المعلنة، من مصادر خارجة عن الميزانية مصدر هاما لتمويل نفقات الدفاع.
- ١٥٢ - وقد حصل الفريق أخيرا على دليل يثبت وجود إيرادات خارجة عن الميزانية من القطاع الخاص. وتنظر الوثائق الداعمة لهذا الدليل وجود مبلغ قدره ٧٠٠٠٠٠ دولار في حسابات مصرافية يتسبب استخدامها، كجزء من النشاط الرسمي للحكومة، في إثارة شكوك. ويتبين من وثيقين أن هذه الأموال قد استُخدمت لتغطية نفقات متصلة بالدفاع.
- ١٥٣ - وفي وجود تسعة أوامر بالدفع صادرة عن نائبة وزير المالية للدخل الوطني، خوانينا إ. نيل، في الفترة من ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بقيمة كلية تبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ دولار إلى تسع حسابات مصرافية مختلفة يمكن أفضل دليل على أن الحكومة تستخدم حاليا شبكة محكمة التنظيم من الحسابات المصرية الأجنبية لوزارة دخلها ونفقاتها من مصادر خارجة عن الميزانية. وتمثل هذه الأموال أكثر من ١٠ في المائة من متوسط الإيرادات السنوية للحكومة منذ عام ١٩٩٩. ييد أنه ينبغي ملاحظة أن عدة من المراقبين البارزين يعتقدون أنه يمكن أن تكون بيانات الدخل الرسمية مقدرة تقديرًا ناقصا بنسبة تبلغ ٥٠ في المائة.

الجدول ٦

الحسابات المصرافية المستخدمة لمدفوعات الضرائب

Banque Diamantaire Anversoise 12 rue Bellot Geneva	تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة برصده الحساب رقم ١٥٤٦٢ واسم صاحبه هو سانجيفان روبرا
Hong Kong & Shanghai Banking Corp. Ltd. Marine Tower 5/F 1 Pudong Avenue, Shanghai Barclays Bank PLC 13, Library Place, St. Helier Jersey, JE48NE	تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة برصده الحساب رقم ٠٠١ ٩٧٤٧٦-٠٥٥ وصاحبته هي شركة Shanghai Penalti Sporting, Healthcare Garments Co. تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة برصده الحساب رقم ٨٥١٨٨٧٩٩ بدولارات الولايات المتحدة المسجل باسم فراد ريندال وصاحبته هي شركة Dunraven Holdings ATS Ltd.

Nationsbank Florida New York	تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٣٠٦٨١٩٦١٩٩ وصاحبته هي شركة Trade and Associates Inc.
Marine Midland Bank New York Account No. 000 843709	تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٠٠٠٥٣٤ ٠٤ المسجل باسم International Trust Co. of Liberia وصاحبته هي شركة Hotel Africa
Bank of New York United States	تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٦١١٥ MMK المسجل باسم جنيف، سويسرا، وصاحبته هي Compania Maridel SA
Bankers Trust P.O. Box 318 Church Street Station New York, NY 10015	تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ١٠٤١٠٠١٧٢١٢٠١٨ وصاحبه هو مصرف حكومة ليبيريا Ecobank Liberia Ltd.
Citibank 399 Park Avenue New York, NY 10043	تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ٣٦٠٠٦١٠٥ وصاحبته هو مصرف ليبيريا للتنمية والاستثمار
Citibank NA 399 Park Avenue New York, NY 10043 Account No. 36006105 FFC	تم تحديد الحساب المصرفي ذي الصلة بوصفه الحساب رقم ١١١٠٠٠٤٣ وصاحبته GOL Tax

١٥٤ - وقد دعا الفريق الحكومة إلى تحديد أي الحسابات يعتبر مشروعا.

١٥٥ - وعلى الأقل، ففي حالة مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي دفعته San Air Borneo Jaya Pte Ltd، وهي فرع تابع لشركة الأخشاب الشرقية، لشركة San Air التي أبلغ عنها الفريق سابقا (S/2001/1015)، الفقرة (٣٤٩) فإن الصرف قد تم بناء على طلب محدد من نائبة وزير الدخل الوطني خوانينا إ. نيل. وجاء أيضا في الأمر بالدفع: "يمثل هذا المبلغ ضرائب مستحقة لحكومة ليبيريا. وسيتم إصدار وصولات رسوم رافع العلم لشركتكم، كدليل على الدفع، فور تلقي إقرارا من المصرف".

١٥٦ - وإذا لم يقدم دليل على خلاف ذلك، وجب افتراض أن حكومة ليبيريا تعمل على إرغام شركة الأخشاب الشرقية وشركات أخرى على انتهاك حظر الأسلحة.

ثالثا - بيانات مالية غير موثقة

١٥٧ - نظرا للحالة غير العادلة للشئون الاقتصادية، فإن كافة البيانات المالية المنشورة، سواء صدرت عن الوكالات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أو المنظمات الدولية أو المصرف المركزي، لا ينبغي أن تقبل كبيانات صحيحة أو موثقة. ويتضمن الجدول ٧ أدناه مثلا لعدم موثوقية هذه البيانات وهو يتعلق بإيرادات أبلغت الحكومة عنها:

الجدول ٧

إيرادات متضاربة بشأن إيرادات الحكومة

المصدر	الفترة المشوولة بالتقارير (بالدولارات الليبية)	المبلغ
المصرف المركزي	٢٠٠١ - حزيران/يونيه ٢٠٠١	٣١٨٤٨٠٠٠٠
وزارة الميزانية	٢٠٠١ - حزيران/يونيه ٢٠٠١	٤١٤٢٠٠٠٠

١٥٨ - ولن يحاول الفريق، وبالتالي مناقشة الحالة الاقتصادية إلا في حدود البيانات التي كان قادرا على جمعها بصورة مستقلة ومن المصادر الأصلية. وحتى تلك الأرقام، فإنهما يجب أن ينظر إليها بحذر، إذ تعود المصنعون والشركات التجارية ومتقدمو الحكومة ذاهنم إدراج أرقام مخفضة في التقارير بصورة روتينية بغية الاستفادة من الوفورات تحت بند الضرائب والرسوم، أو بحد التقليل إلى الحد الأدنى من آثار هم وفساد المسؤولين الحكوميين الذين يسعون إلى الحصول على نصيبيهم من الغنيمة، ولا يرجح وبالتالي أن يقدموا أرقاما صحيحة إلى الفريق.

رابعا - الأرباح الآتية من واردات الأرز والوقود ومن الضرائب

١٥٩ - على غرار العديد من الحكومات، تعافت ليبيريا مع شركة مستقلة لتفتيش وارداتها في طور ما قبل الشحن. وبصورة اعتيادية، يسمح نظام التفتيش قبل الشحن بالتقليل إلى الحد الأدنى من الخسائر تحت بند الرسوم على الواردات. ييد أن هذا النظام يعاني في ليبيريا من قيود من إعفاءات واستثناءات متنوعة حصل عليها مستوردون معينون من عدد كبير من كبار المسؤولين الحكوميين لم يتم تحديد هويتهم. وليس هذه الإعفاءات أى مبرر اقتصادي، ويبتعد منها فرصة لاعطاء مكافآت غير قانونية.

١٦٠ - وتتعلق أغرب حالات الإعفاء من التفتيش قبل الشحن بواردات الأرز والوقود. ونتيجة لذلك لا يباح أي تحقق مستقل أو أية بيانات إحصائية بشأن الأرز وهو أهم غذاء الليبيين، وبالنسبة للوقود الذي تحتاجه ليبيريا لتوليد الطاقة الكهربائية فضلا عن استخدامه

لأغراض النقل. وإذا تراوح أسعار التفصيل بين ١٩ و ٢٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للكيس الواحد من الأرز (٤٠ كيلو غراما) وتبلغ ٣ دولارات من دولارات الولايات المتحدة لغالون النفط، فإن المعدلات التي يدفعها الليبيون تندرج ضمن أعلى المعدلات في أفريقيا. ورغم أن الفريق استجوب كل المشاركون ذوي الصلة من القطاع الخاص وقارن النتائج مع ما توصل إليه المحققون والمراقبون الدوليون الآخرون فإن الاستنتاجات بشأن هاتين الدراستين الإفراديتين (انظر الجدولين ٨ و ٩) لا بد من أن تكون تقريرية إذ أن السلطات الحكومية ذات الصلة لم تكشف عن إحصاءاتها الخاصة.

الجدول ٨

الأرباح الهامة التي حققها المستوردون وكذلك وزارة المالية من واردات الأرز في عام ٢٠٠٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

المستورد	وزارة المالية	سعر الجملة
		(١٧٢٨ كيس بسعر ١٨ دولار للكيس الواحد)
٢١١٠٤٠٠٠		١٠٤٠٠٠ كيس بسعر ١٨٠٠٠ دولار
١٨٩٠٠٠٠٠ -		السعر عند الاستيراد
		(٩٠٠٠ طن في المتوسط ٢١٠ دولارات)
		رسوم الاستيراد
٩٥٠٤٠٠ +	٩٥٠٤٠٠ -	٩٠٠٠ طن تساوي ١٨٠٠٠٠٠ كيس ناقص الإمدادات المجانية: ١٧٢٨٠٠٠ × ١٠٥٥ = ١٧٢٨٠٠٠ دولار)
		صندوق الحكومة لثبات الأسعار
٣٤٥٦٠٠٠ +	٣٤٥٦٠٠٠ -	(١٧٢٨٠٠٠ كيس × ٢٠٠٠ دولار)
		الإمدادات المجانية
١٢٩٦٠٠٠ +	١٢٩٦٠٠٠ -	٧٢٠٠٠ كيس بسعر التفصيل البالغ ١٨٠٠٠ دولارات
٣٥٠٠٠ -		المصروفات الإدارية ومصروفات الوقود
		٤ في المائة ضريبة المبيعات
١٣٨٢٤٠٠ +		(٤ في المائة من ١٧٢٨٠٠٠ كيس بسعر ٢٠ دولار للكيس الواحد)
٧٠٨٤٨٠٠	٣٠٠١٦٠٠	الأرباح

- تعني المصروفات و + تعني الأرباح للمعاملة المعنية.

الجدول ٩

الأرباح الهامة التي حققها المستوردون وكذلك وزارة المالية من واردات النفط في عام ٢٠٠٢

(بـدولارات الولايات المتحدة)

- تعني المتصروفات و + تعني الأرباح للمعاملة المعنية.

خامسا - مراجعة حسابات برامج البحار والغابات

١٦١ - بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو، طلب الاتحاد الأوروبي موافقة حكومة ليبيريا على إجراء مراجعة مولدة من الاتحاد الأوروبي لحسابات برامج البحار والغابات، ووافقت الحكومة على ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتبعاً لذلك، كلفت حكومة ليبيريا مؤسسة ديلويت وتوشه (Deloitte & Touche) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بإجراء مراجعة للإدارة والأنظمة بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. وتم في العقد توخي عملية على ثلاثة أطوار تبدأ باستعراض الأنظمة الحالية وتصميم عملية محسنة تتطوّر على مرحلة رصد للمتابعة مدتها ثلاثة أشهر. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، انسحبت شركة ديلويت وتوشه من العقد بناء على تعليمات من مقرها الرئيسي في نيويورك ولندن، ولم يترك ذلك بداً لحكومة ليبيريا من المواصلة على شركة فوسكوم Inc. وقدمت فرقـة العمل المعنية بالجزاءـات والتـابـعة للـحـكـومـة إـلـىـ الفـريـقـ

نسخا من مشروع إعادة تصميم الأنظمة للإيرادات وال النفقات لكل من برامج ليبريا المعنية بالبحار وبالغابات.

١٦٢ - يظل الانشغال قائما بشأن سلامة عملية مراجعة الحسابات. ويعتقد الفريق أن مبادرة الاتحاد الأوروبي جديرة بالثناء وأنه ينبغي تنفيذ المقررات المتعلقة بإعادة التصميم والرصد، ولو أن مرحلة الرصد قد يفضل أن تكون أطول بكثير.

١٦٣ - وعما أن إعادة التصميم تستهدف العمليات ذاتها بصورة أولية، فهي لا تحل مكان توصية الفريق الأصلية بإجراء مراجعة حسابات كاملة لجميع الحسابات الأساسية تقوم بها شركة دولية لمراجعة الحسابات تتمتع بسمعة جيدة وبالاستقلال.

سادسا - تمويل العناصر الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة

١٦٤ - لم يمكن حتى الآن إجراء أي تحقيق في الآليات المالية المتاحة للعناصر الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة. ولا ينبغي تصور أن عدم توفر معلومات بهذا الشأن يعني أن الفريق غير منشغل بخصوص رعاية هؤلاء المقاتلين ومساعدتهم. لا يمكن الشك في أن الانتصارات السريعة التي أحرزها حديثا عناصر مسلحة غير تابعة للدولة ما كانت لتتحقق لو لم تُرتكب انتهاكات متواصلة للحوافن المالية للحظر على الأسلحة.

الجزء السادس حظر السفر

انتهاكات حظر السفر

١٦٥ - واصل الفريق جمع الأدلة على ظاهرة عدم الامتثال المنتشرة لحظر السفر. وقد كان مسؤولون ورجال أعمال مختلفون، من وردت أسماؤهم على القائمة، مسافرين بينما كان فريق الخبراء في مونروفيا ولم يتمكن من مقابلتهم. وعلى سبيل المثال، كان وزير النقل، جو مولباه على متنه الطائرة (الرحلة 213 SN Brussels) في طريقه من بانجول إلى مونروفيا في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. ومن سوء حظه أن مقعده في الطائرة كان مجاوراً لمقعد رئيس فريق الخبراء الذي كان مسافراً من بروكسل إلى مونروفيا. ولم يكن وزير النقل حاصلاً على إعفاء من لجنة الجراءات التابعة لمجلس الأمن.

١٦٦ - وقام الرئيس تاييلور أيضاً بتوقف غير مأذون به في مطار سرت الدولي (الجماهيرية العربية الليبية) في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ . والفريق مدرك لحقيقة أنه تم تلقي رسائل موجهة إلى لجنة مجلس الأمن من الجماهيرية العربية الليبية. ووفقاً للتقرير

رسمي نشرته وكالة الأنباء الليبية في الساعة ٢١/١٥ بتوقيت غرينتش من ذلك اليوم: ”خُص الرئيس تايلور بترحيب وكان الفريق أول أبو بكر يونس يقود الوفد الذي استقبله. وحضر الاستقبال أيضاً أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية، وأمناء مؤتمر الشعب واللجنة الشعبية للمحافظة الإدارية لسرت، وعدد من ضباط الشعب المسلح، وأمين مجلس الشعب الليبي في ليبريا، والسفير الليبيري لدى الجماهيرية العظمى وموظفو سفارته“.

١٦٧ - وحين زار الفريق طرابلس وناقش زيارة الرئيس تايلور بالتفصيل مع أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية، وصف أمين اللجنة الزيارة بأنها توقف تقني للتزويد بالوقود وذكر أن صحفي وكالة الأنباء الليبية في سرت كان مت候ساً أكثر مما ينبغي لدى قيامه بث النبأ. بيد أن هذا لا يفسر سبب تمكّن أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية من الوصول إلى سرت بتلك السرعة للترحيب بالرئيس تايلور.

١٦٨ - ولاحظ الفريق نقاصاناً هاماً في عدد انتهاكات الحظر عن طريق أبيدجان. ومنذ اندلاع النزاع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أصبح الأشخاص الواردة أسماؤهم على قائمة الحظر يفضلون السفر عبر أكرا أو إليها. وقد تحقق الفريق من عدد من الانتهاكات، وذلك على أساس معلومات مقدمة من سلطات وطنية وشهود عيان عديدين، وكذلك استناداً إلى قوائم أسماء المسافرين من مطار روبرتسفيلد الدولي في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، وفيما يلي تلك الانتهاكات:

- يبنيوني أوراي، مفوض الشؤون البحرية، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ في أبيدجان (انظر المرفق العاشر). ورئي أوراي أيضاً في الرحلة الجوية GH-512 باتجاه أكرا في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٣.
- موسى سيسه، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الرحلة الجوية GH-533، باتجاه أكرا.
- محمد سالم، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الرحلة الجوية Weasua XA005 من مونروفيا إلى أبيدجان.
- غس كوبنهوفن، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الرحلة الجوية Weasua XA005 من مونروفيا إلى أبيدجان. والفريق مدرك أيضاً لحقيقة أنه غادر مونروفيا مرتين في أثناء آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٣ رغم أن اسمه لا يظهر على قوائم المسافرين التي فحصها الفريق. ويظن الفريق أنه هو أيضاً يسافر باسم غير اسمه.
- جيول تايلور، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الرحلة الجوية الخاصة إلى أبيدجان.

١٦٩ - وأعلم شهود عديدون الفريق بأن عدة أشخاص يمكنهم أن يتهدّوا أحکام الحظر لأنّهم يمتلكون عدة جنسيات أو تراخيص إقامة من بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، وبالسفر عبر بروكسل، يمكن دخول الولايات المتحدة أو فرنسا أو المملكة المتحدة دون المرور بعملية فحص من جانب موظفي الجمارك أو الهجرة البلجيكيين.

Annex I**Meetings and consultations****Belgium***Private sector*

Diamond High Council

Ducor World Airlines

Bulgaria*Government*

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Defence

Military Police and Counterintelligence

National Investigation Agency

Ministry of the Interior

National Service «Counter Organized Crime»

Interministerial Commission for Export Control and Non-Proliferation of Weapons of Mass Destruction

Private sector

Ducor World Airlines

Chad*Government*

Ministry of Transports

Ministry of Public Works

Ministry of Finances

Ministry of Budget

Ministère de la défense nationale et anciens combattants victimes de guerre

Notes

A number of individuals have played a key part in some of the events noted in this report. The Panel appreciates those who agreed to be interviewed.

Given the sensitive nature of the subjects being investigated by the Panel, many individuals, however, spoke under conditions of confidentiality. Several interviewees have therefore not been listed.

Bilateral and multilateral agencies

UNDP

Côte d'Ivoire

Government

Ministry of Internal Affairs

Ministry of Defence

Diplomatic

Canada

France

United Kingdom

United States

French ceasefire forces in Ivory Coast (Opération Licorne)

Bilateral and multilateral agencies

UNDP

World Food Programme

Service de coopération technique internationale de police (SCTIP)

Interpol Subregional Bureau Abidjan

Private sector

Bureau France 2 Afrique

Lettre du Continent

Others

Modern Africa

Liberian Refugee Camp, Nicla

Ellen Johnson Sirleaf, Unity Party of Liberia

Kormah Development & Investment Corp.

France

Government

Ministry of Foreign Affairs

Diplomatic

Nigeria

Interpol, Lyon

Guinea

Government

Présidence de la République

Ministry of Mines and Geology

Ministry of Security

Ministry of Defence

National Direction of Civil Aviation

Agence de navigation aérienne

Commission nationale de lutte contre la prolifération et la circulation illicite des armes légères

Diplomatic

France

Mali

Senegal

Roberts Flight Information Region

Liberia

Government

Ministry of Land, Mines and Energy

Ministry of Commerce and Industry

National Port Authority

Task Force on application of resolution (1343) (2001)

Central Bank of Liberia

Liberian Produce Marketing Corporation

JFK Hospital

Diplomatic

European Union Commission

Czech Republic (Honorary Consul)

Egypt

Germany (Honorary Consul)

Guinea

Lebanon

India (Honorary Consul)

United States of America

Bilateral and multilateral agencies

Médecins sans frontières, France

UNDP

UNICEF

UNOL

UNHCR

Civil society

Lloyd's surveyor

Private sector

Abi Jaoudi & Azar Trading Corporation

Africa Motors

Bivac

Bridgeway Corporation

El' Nedin, Talal

Evergreen Trading Corporation

Ecobank Liberia Ltd.

LoneStar Airways

Lone Star Communication Corporation

Liberian Bank for Development & Investment

Mobil Oil

Monrovia Breweries Inc.

Oriental Timber Corporation, Joseph Wong

Royal Timber Company, Gus Kouwenhoven

St. Joseph Construction Corporation

Fishing boat skipper

Others

Voa camp for internally displaced persons

Jah Tono camp for internally displaced persons

Liechtenstein

Government

Financial Intelligence Unit

Private sector

Schreiber & Zindel Treuhand Anstalt

Libyan Arab Jamahiriya

Government

Secretary of General People's Committee for African Unity

Civil Aviation Authority

Multilateral and bilateral agencies

United Nations Resident Coordinator

Private sector

Buraq Air

Senegal

Government

Direction de l'aviation civile

Diplomatic

ASECNA

ICAO

Private sector

Exxon Mobil Corporation

Serbia and Montenegro

Government

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Defence

Ministry of the Interior

Federal Ministry of Transport

Ministry of Transport of the Republic of Serbia

Customs Authority of the Republic of Serbia

Private sector

Temex Company

Interjug AS

Diplomatic

Angola

Nigeria

Ghana

Guinea

Sierra Leone

Government

Ministry of Foreign Affairs

Government Gold and Diamond Office

Ministry of Mineral Resources

Ministry of Trade

Ministry of Justice

Customs and Excise Port Authority

National Security Advisers

Sierra Leone Army

Sierra Leone Police

Multilateral and bilateral agencies

Special Court

UNAMSIL

United Kingdom

Others

International Crisis Group

Mapeh camp of internees

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Foreign and Commonwealth Office

Others

Amnesty International

Global Witness

Fauna and Flora International

International Alert

The Royal Institute of International Affairs

Private sector

Africa Confidential

Camerapix, James Brabazon

Deloitte & Touche

Economist Intelligence Unit

United States of America

Private sector

Citigroup

Bilateral and multilateral agencies

Human Rights Watch

United Nations

Department of Political Affairs

Department of Peacekeeping Operations

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

UNDP

Permanent Missions

Bulgaria

France

Liberia

Liechtenstein

Singapore

Annex II

Sofitel hotel bill for Mr. Glay William



Société Alsacienne d'Hôtellerie
I.A. au capital de 200 000 000 F. CFA

Immatriculation :
J° C.C. 90 063 24 H - R.C. 152 466
NIB : 008 00000 00300005198 Z
Crédit Lyonnais : 30020 787 577 X RIB 53
Mémoire impôt : Réal
Centre impôt : D.G.E

PRESIDENCE DE LA REP.

		08.01.03	FAC 4933		
27.12.02 au 07.01.03		HEBERGEMENT			
	SEJOUR MR CLAY WILLIAM		2 950 875	20.	590 175
					3 256 000
T V A	2 950 875 x 20.00% =		590 175		

Annex III

**Letter from the Consul General of Côte d'Ivoire on the
whereabouts of Sam Bockarie**

Republique de Côte d'Ivoire

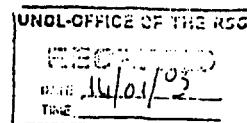
Union - Discipline - travail

A.M. 2

**Consulat de Côte d'Ivoire
LIBERIA**

January 14, 2003

Ref: 162/CCI-L/2003



Mr. Abou Mousa
Special Representative of the
Secretary General of the
United Nations
Monrovia, Liberia.

The Consulate of the Republic of Côte d'Ivoire extends its compliments to the Special Representative of the Secretary General of the United Nations in Liberia and has the honor to inform your good office about the presence in the Ivorian Town of Guiglo, a former RUF rebel commander Sam Bockarie, and some of his followers participating in the fighting in that region.

Reliable sources have told us that General "Mosquito" as Bockarie is better known, is in looting spree in the area, and brings his loots to the border with Liberia to sell.

The purpose of this letter is to ask that you inform the Secretary General about the development so that Sam Bockarie can be declared a wanted man by the United Nations.

I think strongly that this step should be taken in the interest of peace in the Ivory Coast.

The Consulate of the Republic of Côte d'Ivoire in Monrovia avails itself of this opportunity to renew to the Special Representative of the Secretary General of the United Nations in Liberia the assurances of its highest consideration.

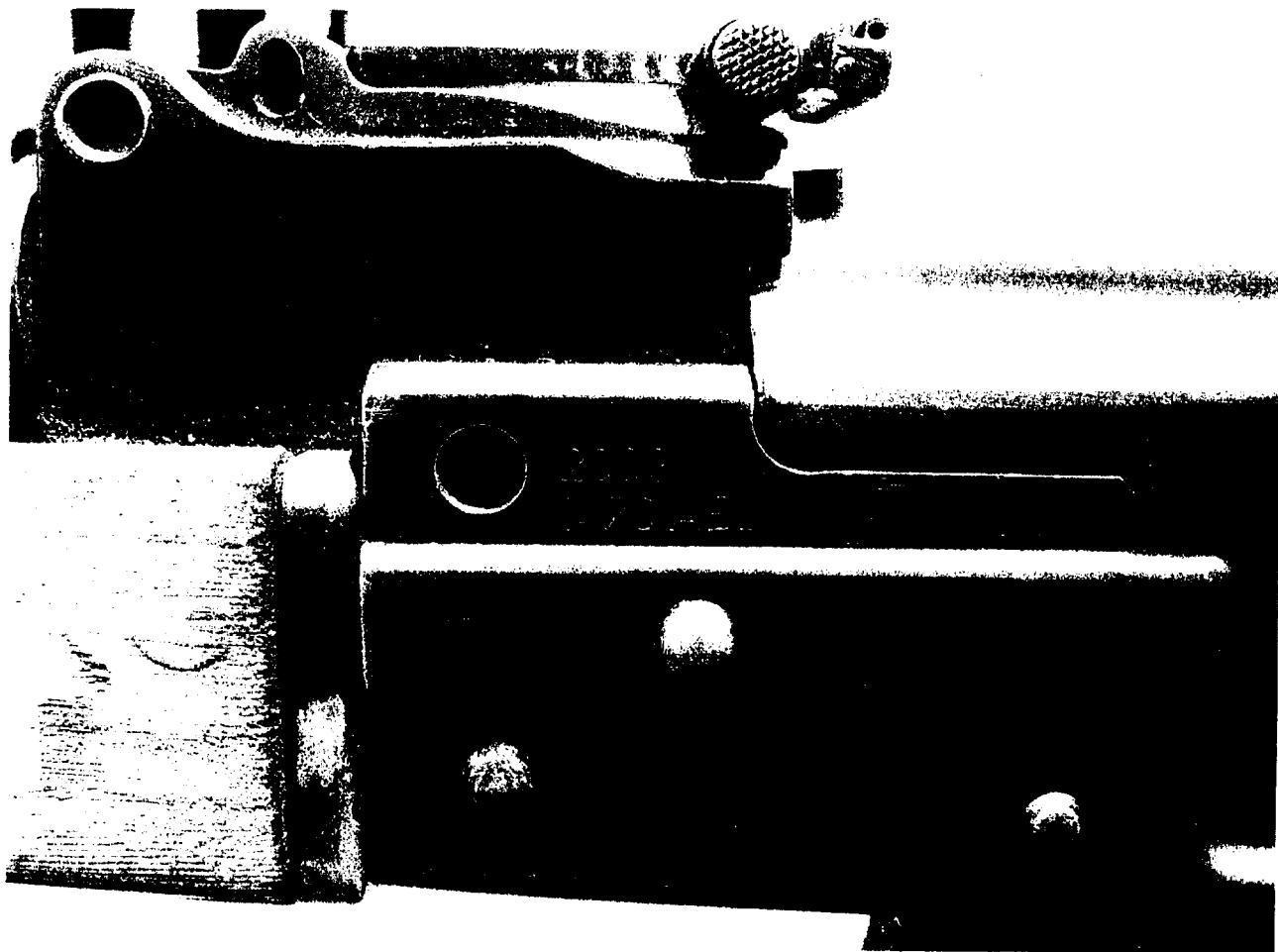
Prosper KOTCHOUÉ



CONSUL GENERAL

Annex IV

Photograph of the serial number of AK-47 made in 2002 carried by an AFL soldier



Annex V

**Hotel registration of Slobodan Tešić, Director of Temex,
Mr. Dragaš and Mr. Jovan at the Royal Hotel, Monrovia,
on 1 August 2002**

Tesic Slobodan	101	8-01-02	002653259
Andres Martinez	105	8-01-02	00302054660
Iyigun Koesse	108	8-01-02	00322262
Orhan Drabas	110	8-01-02	003282228
Aleksic Jovan	210	8-01-02	002601358
Ararke	306	8-01-02	023122254
Sophie FCSU	102	8-03-02	
Reboua	107	8-4-2002	28637462
William Sharpe	305	8-5-2002	08/021232-89
William Sharpe	106	8-5-2002	
Rena Dibbo	105	8-5-2002	153830
Suzanne Thompson	203	8-8-2002	067674
Ahmed Tewari	201	8-8-2002	140931908
Hacibo	202	8-8-2002	23260
Kemal Thuo	103	8-8-2002	50248894
Willie	106	8-8-2002	

Annex VI**Contract between Temex and Jeff Corporation**

C O N T R A C T No. 2022

Dated 23.03.2002.

This Agreement is made and entered into by and between:

1. "TEMEX CO" Preduzece za proizvodnju i trgovinu, Beograd, a company duly organized and existing under and by virtue of the laws of Yugoslavia, represented herein by Mr.TESIC SLOBODAN, hereinafter referred to as Seller.

2."JEFF CORPORATION LTD.", a corporation duly organized and existing under and by virtue of the laws of Bulgaria, with office at 44-48 Kritchim Str Sofia, Bulgaria, represented herein by Mr. PETAR KOSTADINOV SINAPOV, hereinafter referred to as Buyer.

Article No 1. Subject of the Contract

1.0. The subject of this Contract are the following goods:

Truck tires	Quantity
TRAYAL	/pcs./
11.00 R 20/ 16 pr TT	1.400
12.00 R 20/18 pr TT	1.800
315/80 R 22,5/18 pr TL	900

1.1. "SELLER" will be obliged to deliver and "BUYER" will be obliged to buy the products, which are the subject of this Contract.

Article No 2. Prices

2.0. The unit and total prices of the products which is the subject of this Contract are:

Truck tires	Quantity	Unit price	Total
TRAYAL	/Pcs./	US \$	US \$
11.00 R 20/ 16 pr TT	1400	125,60	175.840,00
12.00 R 20/18 pr TT	1800	149,20	268.650,00
315/80 R 22,5/18 pr	900	162,00	145.800,00
		TOTAL:	590.290,00

/five hundred ninety thousand two hundred ninety only/

2.1. The above mentioned prices are based EX work

Annex VII

**Photograph allegedly of a Guinean soldier in Liberia, fighting with
LURD**



Annex VIII

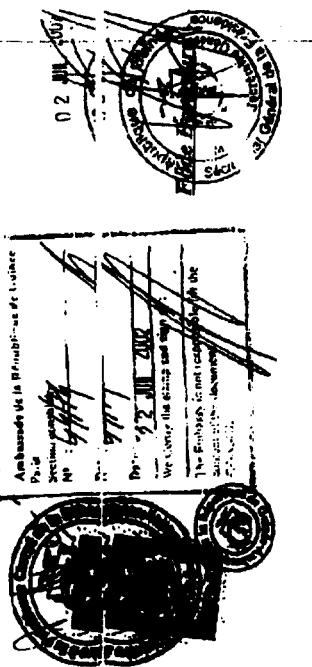
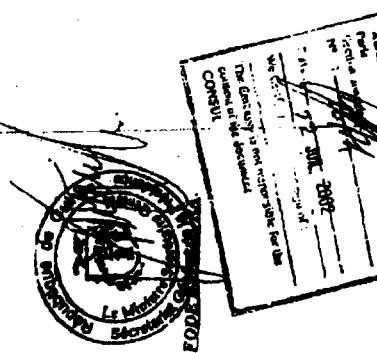
A. False Guinean end-user certificate

No/132PROSPRG / 1 / U

PRÉSIDENCE DE LA REPUBLIQUE	REPUBLIQUE DE GUINEE
SECRETARIAT GÉNÉRAL DE LA PRÉSIDENCE	Tavan Junet, Secrétaire
N° 11132 /PRG/SPRG	02 M 2002
<p><i>51/62</i></p> <p>Le Ministre Secrétaire Général Molyneux Ltd of Burgess House Knochthunderd Row, Midhurst West Sussex GU29 9DU United Kingdom.</p>	
	

Sir
The General secretary of the Présidence of the Guinée République confirms that Molyneux Ltd. of Burgess House Knochthunderd Row, Midhurst, West Sussex GU299DQ, United Kingdom is authorized to procure and deliver the equipment list enclote.

The general secretary of the Présidence confirms that the enclosed military equipment listed is for the exclusive use of the Armed Forces of Guinée République and not intended to be sold, transferred or exported to any third party or country.



B. Letter confirming that the Guinean end-user certificate is false

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE
SECRETARIAT GENERAL
DE LA PRESIDENCE



REPUBLIQUE DE GUINEE
Travail - Justice - Solidarité

Conakry, le 04 FEV. 2003

1005 / PRG/SGPRG / SP/13

Le Ministre Secrétaire Général
SI

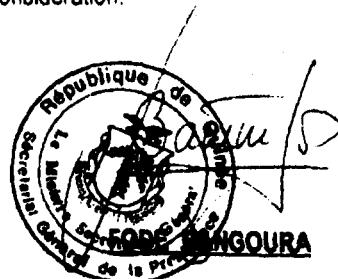
MONSIEUR VASILY PUGACHEV
PREMIER VICE-MINISTRE
DU MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES
DE LA REPUBLIQUE DE BIORUSSIE

Monsieur le Premier Vice-Ministre,

Suite à votre lettre N°193/13 en date du 30 janvier 2003, j'ai l'honneur de vous notifier une fois de plus que le document consommateur final n°132/PRG/ SGPRG/ 51/ 82 sensé être sous ma signature est fausse et de nul effet. Cet usage de faux est condamné par la Loi guinéenne.

Nous attirons votre attention de n'entreprendre aucune négociation et vous saurons infiniment reconnaissant de votre entremise pour la mise à disposition de l'Ambassade de Guinée à Moscou, des auteurs de cette lettre

En comptant sur votre bonne collaboration, je vous prie de recevoir, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.



Copie à l'Ambassade
De Guinée à Moscou.

Annex IX

Australian diamond fraud document



Orbal Marketing Services Liberia. Ltd

98 UN Drive, Namba Point, Monrovia - Liberia

PROCEDURES FOR PURCHASING ROUGH DIAMONDS EX LIBERIA Through world agents: Orbal Marketing Services Liberia Limited

Buyer deposits funds in account of Liberian Consul in Melbourne, Australia, for which a Safe Keeping Receipt is issued together with written guarantee that funds will be held for the purchase of rough diamonds and for no other purpose or in the event of no agreement to purchase to be returned to buyer.

1. Buyer issues full details of requirements such as type, carat size, colour, clarity and quantity.
2. Orbal Marketing Service will then arrange parcel of product to meet buyer requirement. This could take about 2 to 3 weeks depending upon Buyer's specification.
3. Buyer and/or Buyer's Valuer is issued with a visa from the Liberian Consulate in Melbourne. Cost \$200 per visa.
4. Buyer and/or Buyer's Valuer fly to Liberian Capital, Monrovia to be met by official from Orbal Marketing Services Liberia on arrival at airport then taken to inspect the rough diamonds.
5. Buyer and/or Buyer's Valuer inspect the prepared package(s) and agree to purchase. Seals for the package(s) are then attached.
6. Upon acceptance of purchase all taxes and other Liberian government charges are then paid by the Seller to the Liberian Mines Department and all the necessary paperwork required for the export of the relevant package(s) of diamonds is completed.
7. The Australian Consul for Liberia then forwards payment by SWIFT transfer for the package(s) to Liberia. Buyer and/or Buyer's Valuer take delivery of the package(s) and are then escorted to airport for boarding of aircraft.
8. In order to test prove the aforementioned procedures the Buyer can commence with as little as US\$200,000 for the initial transaction.
9. All transaction to be in United States Currency.
10. The UN embargo has been lifted. Since the signing of the peace accord there are no longer any restrictions on trade with Liberia, including trade in rough diamonds. Diamonds can be purchased through the representative office of Orbal Marketing Services Liberia Ltd.

REPRESENTATIVE OFFICE ORBAL MARKETING SERVICE PTY LTD
ACN 005 994 068
680 Swan Street, Richmond, Victoria 3121, Australia
E-mail: orbalmarketinglondon.com Tel: (61-3) 9428 2800 Fax: (61-3) 9428 8705
R M JENKINS for OMS MELBOURNE AUSTRALIA
2/9/2001

Annex X

**Copy of passport and embarkation/disembarkation card for
Abidjan of the Liberian Commissioner of Maritime Affairs,
Benoni Urey**

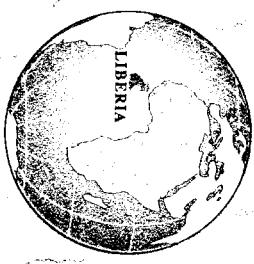
REPUBLIC OF LIBERIA / REPUBLIQUE DU LIBERIA  Passport Passeport Diplomatic		CARTE INTERNATIONALE DÉBARQUEMENT / DISSEMBARKATION INTERNATIONAL EMBARKATION / DISEMBARKATION CARD (AL EMBARKATION DISEMBARKATION CARD)
Name: <u>Benoni Urey</u> Date of Birth: <u>22-02-1957</u> Place of Birth: <u>Mr. Barre'sburg, Mont. Co., Liberia</u> Date of Issue: <u>25 April 2001</u> Expiry Date: <u>24 April 2003</u> Bureau of Maritime Affairs, R.L. COMMISSIONER OF THE BUREAU OF MARITIME AFFAIRS, R.L.		Signature: <u>Rey</u> Holder: <u>Benoni Urey</u> Title: <u>Officer</u> Date: <u>22-02-2001</u> Month Year: <u>02-01</u> Place: <u>Office of Maritime Affairs</u> " <u>Sinkor, Monrovia</u> " <u>No. 1000, Hotel, Monrovia</u> Next Port: <u>None</u> Visa No: <u>601235601</u> Delivered at: <u>Office of Maritime Affairs</u> Date: <u>25-02-2001</u> DEPARTEMENT DU TOURISME F 61 DEPARTMENT OF TOURISM Departure 1. <input checked="" type="checkbox"/> Dans le pays pour les arrivées <u>Business</u> 2. <input type="checkbox"/> Pour visiter un autre pays <u>Business</u> 3. <input type="checkbox"/> A l'étranger pour les départs <u>Business</u> 4. <input type="checkbox"/> A l'étranger pour les départs de passagers <u>Business</u> 5. <input type="checkbox"/> Pour se faire accompagner <u>Business</u> 6. <input type="checkbox"/> Pour voyage en travelling <u>Business</u> 7. <input type="checkbox"/> 3* Résident / Resident <u>Business</u> 8. <input type="checkbox"/> 4* Conférence / Conference <u>Business</u> 9. <input type="checkbox"/> 5* Famille / Family <u>Business</u> Other habitué: <u>None</u> Other person(s) accompanying you: <u>None</u> Other persons other than those accompanying you: <u>None</u>

The boundaries and names shown and the designations used on
this map do not imply official endorsement or acceptance by the
United Nations.

SIERRA LEONE

GUINEA

CÔTE
D'IVOIRE



SIERRA LEONE

LIBERIA

GUINEA

D'IVOIRE

— International boundary
- - - County boundary

- National capital
- County capital
- Town, village
- Road
- Airport
- Railroad

Scale: 0 20 40 60 80 km
0 10 20 30 40 50 mi

Latitude: 12° 11° 10° 9° 8° 7° 6° 5°

Longitude: 12° 11° 10° 9° 8° 7°

Map No. 3775 Rev. 5 UNITED NATIONS
April 2003 (Special)